درجاتُ التخريج وأنواعُ المُوَسَّعِ منه وصياغتُه

د. ياسر بن عبد الله بن مُحَمَّد الطريقي[1]

(قدم للنشر في ١٤٤٣/٠٢/١٤هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٣/٠٥/٠٤هـ)

المستخلص: يهدف البحث إلى: بيان درجات التخريج، ومتى تستخدم كل درجة منها، وتوضيح صيغة العزو إلى مصادر التخريج باختلاف أنواعها، ومعرفة أنواع التخريج الموسع، وصياغته، وإجراءاته، وما يحسن أن تتضمنه من مصطلحات وعلامات توضيحية.

أهم نتائج البحث:

– مصطلح التخريج في علم الحديث يمكن رده إلى نوعين، الأول منهما متعلق بصنعة المحدث، وتدرس كيفيته في علم مناهج المحدثين، والثاني: متعلق بصنعة الباحث، وتدرس كيفيته في علم التخريج.

– علم التخريج من العلوم المعاصرة، وهو العلم الذي تعرف من خلاله كيفية صناعة التخريج على المعنى الثاني.

– للتخريج درجات من حيث التوسع والاختصار، وهو أمر خاضع لنوع البحث، وشرط الباحث وحاجته.

– درجات التخريج متعلقة باستيعاب الطرق، وعدم استيعابها بغض النظر عن استيعاب مصادر التخريج أو الاقتصار على بعضها.

– التخريج الموسع ينقسم من جهة شموله لأطراف الحديث في المصادر، أو اقتصاره على محل البحث إلى نوعين، الأول التخريج الشامل، والثاني: التخريج المبني على نقطة بحث محددة.

– ضرورة الاعتناء بصياغة التخريج الموسع وعرضه، وفرش طرقه، وبيان ألفاظه، والفروقات بين رواياته، بطريقة مطردة التنظيم والترتيب من خلال أحد مسالك الصياغة المعتبرة على المتابعات.

– ضرورة توحيد إجراءات التخريج واطرادها، والعناية بمصطلحات الصياغة، والعلامات التوضيحية التي تحقق هدف إخراج الصياغة بصورة واضحة معبرة تغني الباحث والقارئ وكل من يريد دراسة الحديث عن الرجوع إلى مصادر التخريج.

الكلمات المفتاحية: تخريج، علم الحديث، موسع، صياغة.

❁❁❁❁❁

(١) الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة القصيم

البريد الشَّبكيُّ: trieky@qu.edu.sa

The Grades of Al-Takhreej (Hadith Verification) and the Types of Its Extended Form and Its Drafting

Dr. Yasser bin Abdullah Al-Tariqi[1]

(Received 21/09/2021; accepted 08/12/2021)

Abstract: Research subject: The Grades of al-Takhreej (Hadith Verification) and the Types of Its Extensive Form and Its Drafting.

The research aims at: Clarifying the grades of hadith verification, and when each grade is applied, and explain the wording of citing sources of hadith verification along their different types, and knowing the types of extensive hadith verification, its wording, procedures, and what it should include regarding the terminologies and explanatory signs.

The most significant findings of the research: that the term Al-Takhreej in the sciences of hadith can be from two types: the first is related to the work of the scholar of hadith and studies its description in the science of methodologies of the scholars of hadith, and the second is related to the work of the researcher, and studies its description in the science of takhreej.

That the science of takhreej is part of the contemporary knowledge, and it is the science from which the drafting of takhreej is known based on the second meaning.

That takhreej has several grades based on extensiveness and brevity, and it depends on the type of the research and the condition of the researcher and his need.

That those grades are related to all-encompassing nature of the ways of hadith narration or otherwise, irrespective of the all-encompassing nature of the sources of takhreej or its mention of some.

That the extensive takhreej is divided into two types in terms of its covering the texts of hadith in the sources, or its relying only on the part being researched, the first is the comprehensive takhreej, and the second is the takhreej based on the specific point of research.

The necessity of giving attention to the wording of the extensive takhreej and its presentation and verifying its ways of narration, and the explanation of its wordings, and the differences between its versions, in a way with consistent arrangement and through one of the recognized way of drafting of the mutāb'āt (the supporting narrations).

The necessity of unifying the procedures of takhreej and their consistency, and giving attention to the terminologies of drafting, and the explanatory signs that actualize the aim of producing the drafting in a clear and express way that will save the researcher and the reader and whoever wishes to study the hadith the stress having to recourse to the sources of takhreej.

Keywords: Al-Takhreej, the sciences of hadith, Extended, Drafting.

(1) Associate Professor in the Department of Sunnah and its Sciences, College of Sharia and Islamic Studies, Al Qassim university.
Email: trieky@qu.edu.sa

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن مُحَمَّد عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليما كثيراً، أما بعد:

فإن علم تخريج الحديث والأثر من العلوم التي يحتاج إليها طالب العلم، وهو علمٌ معاصرٌ توالت الكتابات فيه حسب المرحلة والحاجة، وأكثر من كتب فيه تابع من سَبقه في التركيز على بعض مباحث هذا العلم، والتي كانت في زمن سابق تمس الحاجة إلى بسطها وبيانها، وهي وسائل الوصول إلى مصادر التخريج، فنال هذا المبحث حظاً وافراً من العناية في تلك المؤلفات، وهي اليوم مهارة سهل اكتسابها لاسيما مع التطور الإلكتروني، والبرامج الحديثية المتعددة، بينما ظلت بعض مباحث هذا العلم تُذكر فيه عرضاً، أو تتميماً، ويتابع اللاحق فيها السابق دون تحرير في الجملة، كتمييز درجات التخريج، وضابط كل درجة منها، وأصناف مصادره، وصيغ العزو إليها، وأنواع التخريج الموسع، وصياغته، وأسلوب عرضه وفرش طرقه وبسطها بالطرق العلمية المعتبرة، والمتبعة أيضاً في كثير من بحوث التخريج التطبيقية المعاصرة المحكمة، وقد ظهرت لي من خلال الإشراف والمناقشة وتدريس مادة التخريج في برنامج الماجستير حاجة الباحثين المتخصصين إلى كتابة محررة في هذه المباحث تناسب مرحلتهم، وتساهم في ضبط أبحاثهم، وتضيء لهم الطريق في تطبيقاتهم العملية في رسائلهم الجامعية؛ إذ عامة ما كتب يناسب في الجملة مرحلة البكالوريوس، ولا يخدم متطلبات الباحث في الدراسات العليا، فعمدت إلى بعض تلك المباحث مجتهداً في تحريرها، وبيانها، والتمثيل لها، مع نموذج مشروح لصياغة التخريج الموسع، مستعينا بالله تعالى، وهو الموفق والمعين، وقد أسميته: "درجاتُ التخريج، وأنواعُ الموسَّعِ منه، وصياغتُه"

مشكلة البحث:

١- ما درجات التخريج، وما ضابط كل درجة منها؟

٢- ما أنواع مصادر التخريج، وصيغ العزو إليها؟

٣- ما أنواع التخريج الموسع؟

٤- كيف يصاغ التخريج الموسع صياغة كاشفة؟

٥- ما العلامات التوضيحية التي يمكن إضافتها للصياغة بحيث تساعد في تصور التخريج؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الحاجة إلى تحرير بعض مباحث علم التخريج، مما لا نجده فيما كتب في هذا العلم، أو ذُكر عرضاً فيها، كضابط درجات التخريج، وأنواع التخريج الموسع، والصياغة الكاشفة، والعلامات التوضيحية، وحاجة المتخصصين إلى كتابة تخاطب الباحث والمتخصص، وتساهم في الرقي

بأبحاثهم التطبيقية الحديثية، وحاجة غير المتخصصين من طلبة العلم إلى كتابة تسهم في توضيح مسائل ومباحث ومصطلحات هذا العلم؛ بحيثُ يسهلُ عليهم فهم أعمال الباحثين وتطبيقاتهم، والإفادة منها.

أهداف البحث:

١- تمييز درجات التخريج، وبيان ضابط كل درجة منها.

٢- معرفة أنواع مصادر التخريج، وصيغ العزو إليها.

٣- كشف أنواع التخريج الموسع.

٤- بيان كيفية صياغة التخريج الموسع صياغة مطردة، ومنضبطة، وكاشفة لطرقه ورواياته.

٥- ذكر العلامات التوضيحية التي يمكن إضافتها لصياغة التخريج.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من المؤلفات المعاصرة في علم التخريج أشرت إليها في أثناء البحث، وقد تناولت جوانب من هذا العلم، بينما يتركز البحث على تحرير مباحث منه يراها الباحث بحاجة إلى مزيد بيان وضبط، ولم تنل حقها في الكتب المعاصرة بالصورة الكافية، وبعضها لم أقف على من حرره فيها كضابط كل درجة من درجات التخريج، وأنواع التخريج الموسع، وإجراءات الصياغة ومصطلحاتها وعلاماتها التوضيحية.

خطة البحث:

انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم الفهارس، على النحو التالي:

المقدمة، وفيها: مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطته.

التمهيد، وفيه: تعريف التخريج، ونشأة علم التخريج.

المبحث الأول: درجات التخريج.

المبحث الثاني: العزو إلى مصادر التخريج.

المبحث الثالث: التخريج الموسع، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أنواع التخريج الموسع.

المطلب الثاني: صياغة التخريج الموسع.

المطلب الثالث: إجراءات الصياغة ومصطلحاتها وعلاماتها التوضيحية.

الخاتمة، وفيها أبرز نتائج البحث.

الفهارس، وفيها:

- فهرس الموضوعات
- فهرس مصادر ومراجع البحث.

والله أسأل أن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لكل خير.

التمهيد

تعريف التخريج لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف التخريج لغة واصطلاحاً:

التخريج في اللغة: الخاء والراء والجيم أصل في اللغة يدل في عامة استعمالاته على معنى الظهور والبروز والنفاذ عن الشيء، فيقال: خَرجَ يخرُج خرُوجاً، ويراد: نقيض الدخول(١).

ويقال: خَرَّجه يُخَرِّجُه تخريجاً، أو إخراجاً، بمعنى: أظهره، وأبرزه، ويقولون: خرَّج الأرض تخريجاً إذا أنبتَ بعضها وترك بعضاً، «فترى بياض الأرض في خضرة النبات»(٢)، و«خرج الغلامُ اللوح تخريجاً، إذا كتب بعضاً وترك بعضاً»(٣)، فبرز وظهر ما كتبه مما تركه، وتقول: «فلانٌ خرّيج فلانٍ، إذا كان يتعلم منه، كأنه هو الذي خرجه من حد الجهل»(٤)، وكذلك نقول اليوم: خِرّيج جامعة كذا وكذا، وخِرّيج معهد كذا وكذا.

التخريج في الاصطلاح: تعددت استعمالات لفظ التخريج في المصطلحات العلمية المختلفة، واتحدت في العلاقة بين معانيها والمعنى اللغوي، وهو الظهور والبروز، ويعنينا هنا استعمال هذا المصطلح في علم الحديث، وهو يعود في الجملة إلى نوعين:

النوع الأول: «ذِكْرُ المحدثِ لمروياته وأحاديثه في كتابه بأسانيده».

وهو متعلق بصنعة المحدث، وتدرس كيفيته في علم مناهج المحدثين.

النوع الثاني: «عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة التي روته ابتداء، أو إلى المصادر البديلة والفرعية عند عدم توفرها».

وهذا متعلق بصنعة الباحث والدارس، وتدرس كيفيته في علم التخريج كما سيأتي.

أما النوع الأول، وهو: «ذِكْرُ المحدثِ لمروياته وأحاديثه في كتابه بأسانيده»، وغالب هذا النوع في القرون الأربعة الأولى، وكل مؤلِّفٍ أسند أحاديثه في كتابه فقد أخرجها بهذا المعنى ولو تأخر زمنه.

فكأن المُحدث بين للناس حديثه وأبرزه وأخرجه لهم، أو بين لهم وأبرزَ مَخرجَه والطريقَ الذي توصل به إليه(٥).

---

(١) انظر "كتاب العين" (١٥٨/٤)، و: "المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيده (٣/٥).

(٢) "كتاب العين" (١٥٩/٤).

(٣) "تاج العروس" للزبيدي (٥١٦/٥).

(٤) "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس (١٧٦/٢).

(٥) أطلق بعض من ألف في علم التخريج على هذا النوع مصطلح: "الإخراج"، انظر "حصول التفريج بأصول التخريج" للغماري (ص: ١٤)، و"أصول التخريج ودراسة الأسانيد" للطحان (ص: ٩).

وإطلاقُ مصطلح «التخريج» على إبراز المحدث لبعض مروياته من خلال ذكرها بأسانيدها في كتب مصنفة استعملَهُ الأئمةُ المتقدمون أنفسهم كما قال الإمام مسلم لمن سأله التأليف «في سنن الدين وأحكامه وما كان منها في الثواب والعقاب والترغيب والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نُقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم...»، قال: «إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه...»[(١)].

ويدخل في هذا النوع صورٌ متعددة من التأليف في الحديث عدها بعضهم أنواعاً مستقلةً لاستعمالات مصطلح «التخريج»، وهي في الحقيقة صورٌ من صور التأليف تعود إلى هذا النوع الأول، وتتفرع منه، كـ"الاستخراج"، و"إسناد ما لم يسند في كتب الغير" و"التخريج للنفس أو الغير"، وهذه الصورة الأخيرة هي التي قصدها الحافظ السخاوي في الجزء الأول من تعريفه للتخريج بقوله: "والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوها"[(٢)].

وعند تأمل هذه الصورة نجد أنها تخريج بالمعنى الأول، وإنما يُنص عليها في تراجم الحفاظ بعد عصور الرواية لبيان أنهم صنفوا على طريقة المحدثين بانتقاء[(٣)] أحاديث من مروياتهم المسندة في كتاب مستقل من عملهم وجمعهم، أو من عمل غيرهم، ومن أمثلة هذه الصورة: تخاريج الحافظ الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)[(٤)]، وتخاريج الحافظ السِّلَفي (ت٥٧٦هـ)[(٥)]، وتخاريج الخطيب البغدادي(ت ٤٦٣هـ)[(٦)]، وغيرها[(٧)].

---

(١) "مقدمة صحيح مسلم" (١/٢-٣)، وفي هذا استدراك على من أطلق على هذا النوع مصطلح "الإخراج" وليس "التخريج".

(٢) "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" للسخاوي (٣/٣٣٠)، واقتصر زين الدين الأنصاري في "فتح الباقي بشرح ألفية العراقي" (٢/١٣٣) على الجزء الأول من التعريف، فقال: «هو إخرجُ المحدثِ الأحاديثَ مِن بطونِ الكتبِ، وسياقِها من مروياتِه، أو مروياتِ شيخِهِ، أو أقرانِهِ».

(٣) عد الشيخ بكر أبو زيد -في كتاب: "التأصيل لأصول التخريج ص ٥٧"- من أنواع التخريج: التخريج بمعنى الانتقاء والانتخاب، وجعل منه هذه الصورة، والمتأمل يجد أن الانتقاء موجود في جميع كتب الرواية كالصحاح والسنن وغيرها، كل ينتقي من مروياته على الشرط والمنهج الذي سلكه في تأليفه ذلك.

(٤) مثل "المزكيات" وهي الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي من حديث أبي إسحاق المزكي (٣٦٢هـ) انتقاء وتخريج الدارقطني، مطبوع في دار البشائر الإسلامية تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم.

(٥) مثل "الطيوريات" انتخاب صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (ت ٥٠٠هـ)، مطبوع في دار أضواء السلف، تحقيق: د. سمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن.

(٦) مثل "المهروانيات" وهي الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم يوسف بن مُحَمَّد المهرواني (٤٦٨هـ) تخريخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، مطبوع في دار الراية، تحقيق: خليل بن مُحَمَّد العربي.

(٧) انظر كتاب "حصول التفريج بأصول التخريج" لأحمد بن مُحَمَّد الغماري، (ص: ١٣- ١٤)؛ فقد عد جملة من الكتب المؤلفة على هذه الصورة، وانظر: "التأصيل لأصول التخريج" (ص: ٥٧).

وقد جاء تعريف السخاوي السابق وصفاً في حقيقته للغالب في كتب التخاريج هذه؛ فهي إلى جانب سياق المُخرج المرويات بأسانيد لنفسه أو لغيره، فإنه أيضاً قد يتكلم عليها مبينا صحتها وضعفها، كما أنه قد يعزوها إلى من رواها من الأئمة المتقدمين؛ لغرض بيان علوها، وهذا هو سبب تخريج بعض الحفاظ لمعاصريهم في الغالب، فمن كان من أهل الرواية ولا يُحسن الكلام على الحديث، ومعرفة عللها وعواليها استعان بحافظ يقوم بذلك، كما قال الخطيب البغدادي: «وإن لم يكن الراوي من أهل المعرفة بالحديث وعلله، واختلاف وجوهه وطرقه، وغير ذلك من أنواع علومه، فينبغي له أن يستعين ببعض حفاظ وقته، في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها قبل يوم مجلسه؛ فقد كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك»[(١)].

وأما النوع الثاني من أنواع التخريج، وهو «عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة التي روته ابتداء، أو إلى المصادر البديلة والفرعية عند عدم توفرها»، فهو المقصود بالتخريج عند الإطلاق في العصور المتأخرة، وأصله موجود -كما سبق- في مؤلفات القرن الرابع والخامس وما بعدهما، لا سيما في المستخرجات، والكتب والأجزاء المخرجة للنفس أو للغير، وغيرها، فتجد مثلاً أبا نعيم في مستخرجه يعزو الحديث -بعد روايته له- إلى مسلم، مبيناً الراوي الذي يلتقي معه فيه، فيقول-مثلاً- إذا كان يروي الحديث من طريق القعنبي، عن مالك: «رواه مسلم، عن يحيى بن يحيى، عن مالك»[(٢)].

وقد سلك العلماء المتأخرون سبيل التخريج بهذا المعنى، وأصبح فناً من فنون التأليف ، وكان ظهور هذا المقصد في التأليف في القرن الثامن؛ حين عظمت الحاجة إلى تخريج الأحاديث التي أوردها العلماء في مؤلفاتهم في الفقه والتفسير واللغة وغيرها، مستدلين بها على مسائل تلك العلوم مع عدم عزوها إلى مصادرها الحديثية، أو مع قصور في عزوها، وبيان حالها؛ فاحتاجت تلك الأحاديث إلى التخريج والدراسة، وانبرى لذلك كثير من العلماء المعتنين بالسنة، كالحافظ الزيلعي، وابن الملقن، وابن حجر، وغيرهم، حتى أصبح في زمننا المعاصر مساراً بحثياً في الجامعات تقدم فيه رسائل في الماجستير والدكتوراه.

وحينما أصبح التخريج بنوعه الثاني فناً من فنون التأليف في العصور المتأخرة -كما سبق- ظل علماً يُدرك بالممارسة العملية، يُحسنه من تضلع في كتب الحديث والرواية عموما من العلماء، ثم صار في العصر الحديث علماً يُدرس في الجامعات وغيرها؛ يحتاجه طالب العلم لمعرفة الوسائل الموصلة إلى مصادر التخريج، والتمييز بين تلك المصادر، والصيغ المناسبة للعزو إليها، وصياغة التخريج، وأنواعه، وتوثيق المعلومات

(١) "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/٨٨).

(٢) انظر: "المسند المستخرج على صحيح مسلم" لأبي نعيم (١/١٥٥)، والفرق في المقصد من العزو؛ إذ أنه عند السابقين يراد به بيان العلو، بينما عند المتأخرين يراد توثيقه من مصدره والدلالة على مُخرجه، فهو عزو مقصود لذاته بخلاف عمل السابقين.

المتعلقة به، وما يرتبط بذلك من مسائل ومهارات، عُني ببعضها كثير من المتخصصين المعاصرين بالتأليف[1]، ويمكن أن نعرف علم التخريج، بأنه:

(علم يبحث في كيفية الوصول إلى مصادر الحديث والوقوف عليه فيها، وطرق العزو إليها، ودرجات التخريج، ومهاراته، وصياغته).

ويظهر من خلال هذا التعريف الفرق بين مصطلح التخريج، وعلم التخريج، فالأول مصطلح يطلق على معنيين -كما سبق- أحدهما يراد به صنعة المحدث في زمن الرواية، ومن حاكاه وصنع مثل صنيعه بروايته للحديث في كتابه بالإسناد ولو كان متأخراً، ومحل دراسته والكشف عن كيفيته هو علم مناهج المحدثين -كما سبق-، والمعنى الثاني يراد به صنعة الباحث والدارس الذي وقف على الحديث في مصادره وتتبع رواياته وطرقه وعزاها إلى مصادرها بالطرق العلمية المعتبرة.

وعلم التخريج هو الذي تعرف من خلاله كيفية صناعة التخريج على المعنى الثاني، وكيف يتوصل الدارس والباحث إلى مصادر الحديث، ثم كيف يعزو إليها، وما هي الصياغات العلمية المتبعة، والمهارات المكتسبة، والوظائف الواجبة على من أراد التخريج من الباحثين.

❁❁❁❁❁

(١) التأليف في علم التخريج وبيان الوسائل الموصلة إلى المصادر نشأ في العصر الحديث، فهو من الاهتمامات المعاصرة، وقد تعددت المؤلفات في هذا العلم، وتنوع تركيزها على مسائله، وتضمن بعضها جوانب أخرى متعلقة بتاريخ السنة، ومناهج المحدثين، ولعل أول من ألف فيه هو الشيخ أحمد بن مُحَمَّد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠هـ)، في كتابه: "حصول التفريج بأصول التخريج" إلا أنه لم يطبع إلا عام ١٤١٤هـ بتحقيق محمود سعيد ممدوح، ثم يليه كتاب: "أصول التخريج ودراسة الأسانيد" لفضيلة الدكتور محمود الطحان، ويعتبر هو أول كتاب طُبع في هذا العلم وكانت طبعته الأولى عام ١٣٩٨هـ، وحاز في تأليفه شرف السبق، واشتهر الكتاب، ودرس في الجامعات، وقد ألفه في الأصل ليكون مقررا للطلاب في الجامعة الإسلامية، ثم توالت المؤلفات في هذا العلم بين مختصر، ومطول، نذكر منها باختصار: "كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام" لـ د. عبد الموجود مُحَمَّد عبد اللطيف، و"المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها"، لـ د. عبد الصمد بن بكر آل عابد، و"التأصيل لأصول التخريج" للشيخ بكر أبو زيد، و"تخريج الحديث نشأته ومنهجيته" لـ د. مُحَمَّد أبو الليث، و"علم تخريج الأحاديث" لـ د. مُحَمَّد محمود بكار، و"كيف ندرس علم التخريج" لـ د. حمزة المليباري، ود. سلطان العكايلة، و"طرق تخريج الحديث" لـ د. سعد الحميد، و"تخريج الحديث الشريف" لـ د. علي بن نايف البقاعي، و"مناهج التخريج عند المحدثين" لـ د. مُحَمَّد الخرشافي، و"الوجيز في التخريج ودراسة الأسانيد" لـ د. بندر العبدلي، و"تخريج الحديث" لـ د. عبد العزيز الشايع، و"تخريج الحديث" مركز إحسان، وهو من أحدثها، وأنسبها لمقرر التخريج في مرحلة البكالوريوس.

المبحث الأول

درجات التخريج.

للتخريج درجات من حيث التوسع والاختصار، وهو أمر خاضع لنوع البحث، وشرط الباحث وحاجته.

ونلحظ هذه الدرجات في كتب التخاريج؛ فمنها المتوسع في جمع طرق الحديث وعزو كل طريق إلى مصادره، مثل صنيع الزيلعي في كتابيه نصب الراية، وتخريج الكشاف، وصنيع ابن الملقن في البدر المنير.

ومنها من اكتفى بعزو الحديث إلى مصادره بعبارة مختصرة وعليه كثير من كتب التخاريج، ويمكن التمثيل له بصنيع ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير»، وكذلك تخاريج السيوطي، والبغدادي، ومثله أيضاً صنيع ابن عبد الهادي في «المحرر في الحديث»، والحافظ ابن حجر في: «بلوغ المرام»، وغيرها.

ومنها من تجد العمل فيها في الجملة بين التوسع والاختصار، ويمكن التمثيل لهذا بصنيع الحافظ ابن حجر في كتاب «التلخيص الحبير».

وهذا كما قلنا يلحظ إجمالا من كتب التخاريج السابقة، وأما اليوم فلكل درجة من درجات التخريج ضابط يلتزمه الباحثون والمتخصصون في أعمالهم البحثية والأكاديمية، وهو خاضع -كما سبق- لنوع البحث، وشرط الباحث وحاجته.

ويمكن إجمال درجات التخريج في ثلاث درجات، وهي الاختصار، والتوسط، والتوسع.

الدرجة الأولى: الاختصار.

ربما اقتضت طبيعة البحث أو الحديث المخرج أن تكون درجة التخريج الذي يثبته الباحث فيه، هي: التخريج المختصر، وهو (التخريج على الصحابي)، والذي يمكن أن نعبر عنه بـ: (اقتصار الباحث على عزو الحديث إلى مصادره أو بعضها).

فيكتفي في تخريج حديثٍ ما، وجده من حديث ابن عمر -مثلاً- بقوله: أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود من حديث عبد الله بن عمر ﷺ.

فيقتصر على عزو حديث كل صحابي إلى مصادره، ويتنبه هنا المخرّج إلى عدم الخلط بين الأحاديث عند العزو، وأن يفرق بين الحديث وشواهده -وهذا من واجبات المخرج-؛ فإذا كان يريد مثلا تخريج حديث: "كل معروف صدقة"[(١)]، وبعد البحث وجده في صحيح البخاري، وسنن الترمذي من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، ووجده في صحيح مسلم، وسنن أبي داود من حديث حذيفة بن اليمان ﷺ، فلا يصح أن يجمع بينها في التخريج فيقول: (أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي).

(١) أخرجه البخاري (٦٠٢١)، والترمذي (١٩٧٠) من حديث جابر ﷺ، وأخرجه مسلم (١٠٠٥)، وأبو داود (٤٩٤٧) من حديث حذيفة ﷺ.

بل لا بد أن يخرج على الصحابي، فيقول: (أخرجه البخاري، وأبو داود من حديث جابر، وأخرجه مسلم والترمذي من حديث حذيفة)، ويجب على المخرج أيضاً أن يكون ملماً بالمصطلحات العلمية في هذا الفن، فلا يقول مثلا عن الحديث السابق: "متفق عليه"؛ وذلك لعدم اتفاق البخاري ومسلم على تخريجه من حديث صحابي واحد.

ويقع هذا الخطأ كثيراً عند الباحثين في التخريج المختصر إذا كان الحديث الذي بين يديه متناً فقط بدون اسم الصحابي، فيذهل حين العزو عن تأمل راو الحديث في المصادر لا سيما عند الاستعانة بالوسائل المعتمِدة في نتائجها على متن الحديث فقط دون الإسناد كالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وكذلك عند البحث النصي في البرامج الإلكترونية.

ويقبح مثل هذا الخطأ عندما يكون الحديث المخرج قد ذُكر معه الصحابي، كأن يكون بين يديه الحديث السابق مثلا هكذا: "عن حذيفة، عن النبي ﷺ: كل معروف صدقة" فيقول في تخريجه: (أخرجه البخاري ومسلم)، مع أنه كما سبق ليس في البخاري عن حذيفة، وإنما عن جابر رضي الله عنه.

ومثله لو كان النص الذي بين يديه هكذا: "عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أن جبريل قال: إنا لا ندخل بيتا فيه صورة ولا كلب"[1] فلما بحث عن النص وجده في البخاري عن ابن عمر، ووجده بنحوه أيضاً عند مسلم لكنه عن ميمونة[2]، وليس عن ابن عمر، والمطلوب منه توثيق النص المنسوب إلى ابن عمر، وليس أي نص موافق أو مقارب للفظ، فلا يصح منه أن يقول هنا: (أخرجه البخاري ومسلم).

ودرجة الاختصار في التخريج هذه يكتفي بها الباحث عندما يكون الحديث الذي بين يديه غير مقصود بالدراسة، وإنما نصٌ يراد توثيقه من مصادره توثيقاً علمياً، كما يوثق الآية من القرآن، أو البيت من الشعر، أو الحكم والأمثال، ونحوها، لكن بالطريقة العلمية الخاصة بتوثيق نصوص السنة، وهذا هو القدر المطلوب من تخريج الأحاديث في كل من:

(أ) تحقيق الكتب، وكتابة المقالات والبحوث التي لا يقصد منها دراسة أحاديثها، كالدراسات في غير تخصص السنة، ونحو ذلك، وهذا ما عبرنا عنه بطبيعة البحث.

(ب) الحديث الذي لا يحتاج إلى التوسع في التخريج، كأحاديث الصحيحين مثلاً؛ فإنها لا تحتاج في كثير من البحوث إلى التوسع في تخريجها، ومن هذا ما يصطلح عليه بعض الباحثين بقوله: «إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيتُ بالعزو إليهما، دون بيان طرق الحديث، أو مداره».

وهذا ما عبرنا عنه بطبيعة الحديث المخرج؛ فقد تكون طبيعة البحث، أو طبيعة الحديث المخرج تقتضي الاختصار في التخريج.

---

[1] أخرجه البخاري (٣٢٢٧).

[2] أخرجه مسلم (٢١٠٥)، وأخرجه كذلك (٢١٠٦) من حديث أبي طلحة رضي الله عنه.

الدرجة الثانية: التوسط.

والمراد بهذه الدرجة هو: (أن يعزو المخرج الحديثَ إلى مصادره أو بعضها مع بيان مدار الحديث) [(١)].

ودرجة التوسط في التخريج هذه يكتفي بها الباحث غالبا عندما يكون الحديث الذي بين يديه لا أثر في دراسته لمن هم دون الراوي المدار، فيقتصر عند تخريجه للحديث بذكر الراوي المدار ومن فوقه من الرواة.

نمثل على ذلك بحديث جابر السابق: "كل معروف صدقة"، فإنه يرويه من أصحاب الكتب التسعة كل من:

(أ) الإمام البخاري في صحيحه (٦٠٢١)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (**كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ**).

(ب) الإمام الترمذي في جامعه (١٩٧٠)، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُنْكَدِرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ**...).

(ج) الإمام أحمد في مسنده (١٤٧٠٩)، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا الْمُنْكَدِرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ**...).

هذه الآن ثلاثة مصادر للحديث بأسانيدها، وإذا تأملناها نجد أن الراوي المدار مجمع الطرق هو مُحَمَّد بن المنكدر كما توضحه شجرة الطرق التالية:

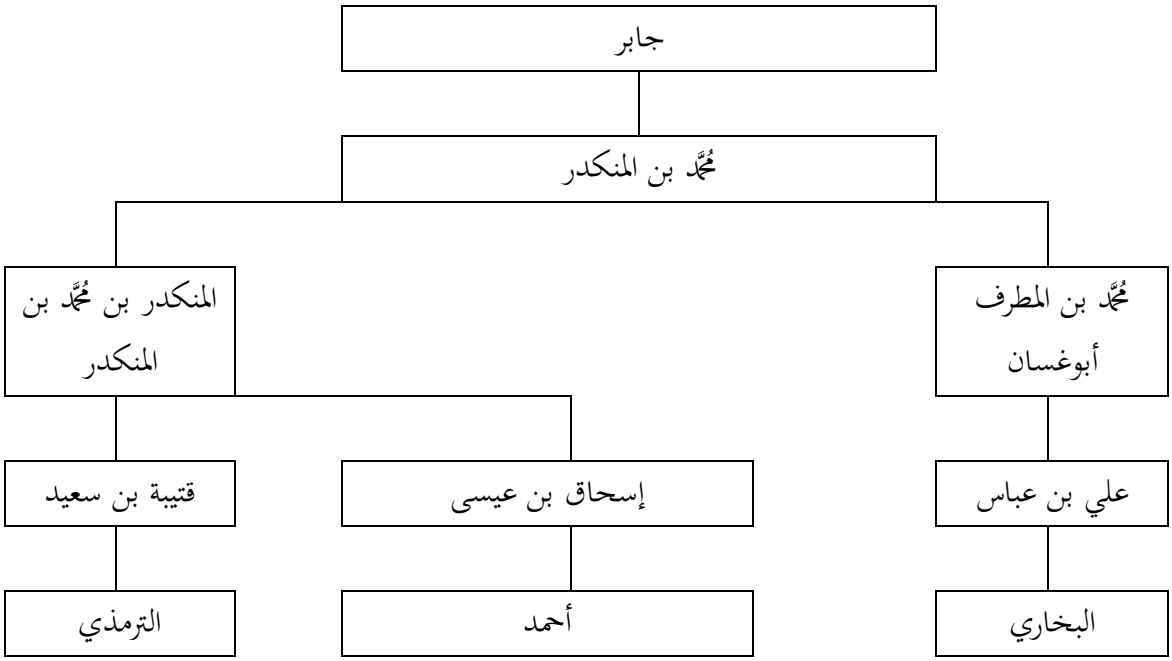

(١) والمدار، هو: الراوي الذي تجتمع الطرق عليه ممن دون الصحابي، فإذا كان الحديث يروى من عدة طرق عن الصحابي، فسيكتفي الباحث بتخريج أحد هذه الطرق، كالأشهر مثلاً، أو أكثر من طريق مكتفيا بالمدار في كل طريق منها، وإذا استوعب الطرق على هذه الدرجة اشترك مع درجة التوسع في خصيصة الاستيعاب.

فالراوي المدار في هذه الطرق هو مُحَمَّد بن المنكدر، وإذا أردنا التخريج على هذه الدرجة فإننا نقول في تخريجه: (أخرجه البخاري، والترمذي، وأحمد من طريق مُحَمَّد بن المنكدر، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ...).

فهنا عزونا إلى المصادر مع بيان طريق الحديث ابتداء من الراوي المدار، وهذا هو المراد بالتخريج المتوسط.

والراوي المدار يراد به في الأصل المدار الأعلى؛ إما للحديث في جميع مصادره، أو الراوي المدار الأعلى في مصادر معينة هي نطاق البحث كالكتب الستة، أو السبعة، أو التسعة مثلا، ويكون التوسط في التخريج هنا توسطا كليا.

وقد يراد به المدار المختار المناسب للبحث والدراسة، فيقتصر عليه ابتداء في التخريج، ثم يتوسع في تتبع طرق الرواة المتابعين للراوي المدار المختار، ومن فوقه من الرواة، ويكون التوسط هنا توسطا جزئيا في التخريج، وهنا يلتقي التخريج المتوسط بالمتوسع كما سيأتي.

الدرجة الثالثة: التوسع.

والمراد بهذه الدرجة هو: (أن يعمد المُخرج إلى جمع طرق الحديث الواحد – من مصادره، أو بعضها– إلى كل مدار من مداراته، ويرتب المدارات من الأدنى إلى الأعلى، ويعزو رواية كل راو عن ذلك المدار إلى مصادرها)، ويرتب المخرج المتابعات والطرق كما سيأتي في صياغة التخريج الموسع.

وهنا إما أن يكون مقصد المخرج هو استيفاء واستيعاب أسانيد المصادر، أو أن يكون مقصده استيفاء واستيعاب طرق الحديث.

فإن كان المقصد استيعاب أسانيد المصادر كما هو مقصد كتب الأطراف مثلاً، فإن المُخرج يذكر إسناد كل طريق كاملاً، وإن كان مقصده استيعاب الطرق كما هو مقصد البحوث الأكاديمية اليوم وغيرها، فإن المخرج يقتصر على موضع الراوي عن المدار، ولا يذكر من دونه في الإسناد إلا إذا احتاج إلى ذلك.

ومن الباحثين من يذكر إسناد كل طريق كاملا، سواء احتاج إلى ذلك أم لا، ولا شك أن الاقتصار على موضع الراوي عن المدار أولى في التخريج، وأخصر لمن أراد التخريج الموسع، فنقول مثلاً عند تخريج الحديث السابق:

أخرجه البخاري من طريق أبي غسان مُحَمَّد بن المطرف،

والترمذي، وأحمد من طريق المنكدر بن مُحَمَّد،

كلاهما (أبو غسان، والمنكدر) عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ...

فالمدار هنا –كما سبق– هو مُحَمَّد بن المنكدر، ويروى عنه من طريقين:

الأول: طريق أبي غسان عند البخاري، واقتصرنا على ذكره في التخريج؛ لأنه لا حاجة لذكر من دونه من الرواة.

والثاني: طريق المنكدر بن مُحَمَّد بن المنكدر عند الترمذي وأحمد، واقتصرنا أيضاً على ذكره في التخريج؛ لأنه لا حاجة لذكر من دونه من الرواة.

ونلحظ هنا أن المنكدر بن مُحَمَّد هو مدار أيضاً بالنسبة للترمذي وأحمد، واقتصارنا على ذكره في التخريج هو داخل في التخريج المتوسط وهذا ما أشرنا إليه آنفاً بالتقاء التوسط الجزئي بدرجة التوسع في التخريج، أو نقول أن التخريج الموسع قد يتضمن التخريج المتوسط لبعض طرقه.

ويحسن التنبيه هنا إلى أمرين:

الأمر الأول: أن التوسع والاختصار، هو في ذكر الطرق، وعدم ذكرها، وليس في استيعاب المصادر أو الاقتصار على بعضها دون بعض[(١)]؛ إذ يمكن أن يقصر الباحث نطاق بحثه على كتب معينة، كالستة مثلا، ويستوعب طرقها على طريقة التخريج الموسع.

ويمكن للباحث أيضاً أن يستوعب المصادر، على طريقة التخريج المختصر، أو المتوسط مثلا.

الأمر الثاني: أن هذه الدرجات متعلقة بما يثبته الباحث في دراسته وبحثه وليس المراد منها التخفف من البحث والدراسة، بل الباحث المتخصص مطالب بالتوسع والتنقيب حال البحث عن جميع طرق الحديث حتى لا يهمل طريقاً يحتاجه البحث وكان الأولى أن يتوسع بذكره، ولا يكتفي بعزو حديث إلى مصادره اختصارا مع حاجة البحث إلى توسطه أو توسعه في تخريجه.

❁❁❁❁❁

(١) وقد جعل بعض الباحثين الاقتصار على بعض المصادر، أو الاستيعاب هو ضابط درجة التخريج، انظر: «علم تخريج الحديث» لـ: د. عوض بابكر (ص: ٢١).

المبحث الثاني

العزو إلى مصادر التخريج.

العزو: مصدر عَزَوْتُ الشيء إلى الشيء أعزوه عزواً، بمعنى: نسبته إليه، ويصح فيه أيضاً: عَزَيْتُه أَعْزِيْه عَزْيَاً، تقول: عَزَوْتُه أو عَزَيْتُه إلى أبيه، أي نسبته إليه(١).

والمراد بالعزو إلى مصادر التخريج: «هو نسبةُ الحديثِ إلى مصدره الذي وقف عليه الباحث فيه، وبيان موضعه منه».

فالعزو إلى مصادر التخريج من أعمال الباحث (المُخرّج) الأساسية، وقد سبق تعريف النوع الثاني من أنواع التخريج، وهو: «عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة التي روته ابتداء، أو إلى المصادر البديلة والفرعية عند عدم توفرها»، وأنه متعلق بصنعة الباحث والدارس، وتدرس كيفيته في علم التخريج.

وينبغي على الباحث أولاً التمييز بين مصادر التخريج، ومعرفة مدى أهمية كل نوع منها، وأيها المقدم عند عزو وإحالة الحديث المراد تخريجه.

ويمكن تقسيم المصادر من حيث أصالتها إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المصادر الأصلية:

وهي: «كل مصدر متقدم في زمن الرواية، أو متأخر يسوق مؤلفه الحديث بإسناده».

النوع الثاني: المصادر الفرعية:

وهي: «كل مصدر متأخر أورد الحديث المراد تخريجه فهو مصدر فرعي لهذا الحديث».

ونعني بالمتأخر ما كان بعد عصر الرواية، وهو ما يُعرف بعصر «الترتيب والتهذيب» الذي اعتمد التأليف فيه على كتب السابقين؛ ترتيباً، وتهذيباً، واختصاراً، وشرحاً، ونحو ذلك، فكل حديث نجده في كتب المتأخرين فقد وقفنا عليه في مصادر فرعية له، وإذا أحال الباحث وعزا الحديث إليها أو إلى أحدها فقد أحال وعزا إلى مصدر فرعي ما لم يسق مؤلف هذا المصدر الحديثَ المراد تخريجه بإسناده لنفسه؛ فإنه يكون حينها مصدرا أصلياً لهذا الحديث الذي أسنده فقط دون غيره، مثل لو وجد الحديث في كتاب «تغليق التعليق» للحافظ ابن حجر، أو في كتابه: «تخريج الأذكار» مثلاً، وقد أسنده الحافظ، فإذا أحال إليه الباحث فقد أحال إلى مصدر أصلي، لكنه بالطبع مصدر أصلي نازل جداً، لا يحسن أن يُحال إليه إلا إذا لم يجد الباحث مصدراً أعلى منه، أو كان في التخريج منه فائدة تعود إلى إسناد الحديث أو متنه، أو كان غرض الباحث استيعاب مصادر التخريج، ونحو ذلك.

---

(١) انظر: «جمهرة اللغة» لابن دريد (٨١٨/٢) مادة (عزو)، و«المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (٢٢٤/٢) (عزي).

النوع الثالث: المصادر البديلة.

وهي: «كل مصدر مُتأخر أو فرعي نُقل فيه النص المراد تخريجه من مصدره الأصلي؛ بحيث يمكن الإحالة إلى المصدر الأصلي بواسطته».

فالمصادر البديلة هي مصادر وسيطة بين الباحث والمصادر الأصلية؛ فحين يجد الباحث الحديث في كتاب متأخر ينقله مؤلفه بنصه من كتاب أحد الأئمة الذين أخرجوا الحديث، ولم يقف الباحث على الكتاب المنقول منه، أو لم يقف على الحديث فيه، فله حينئذ أن يحيل إلى المصدر الأصلي –كما سيأتي– بواسطة المصدر البديل.

والمصدر البديل قد يكون بديلاً بشكل كلي عن المصدر الأصلي، وذلك عندما نجد الحديث فيه منقولا عن المصدر الأصلي بإسناده ومتنه كما رواه مؤلفه، فالباحث يُحيل إليه وكأنه وقف على مصدره الأصلي.

وقد يكون المصدر البديل بديلاً بشكل جزئي عن المصدر الأصلي، وذلك عندما نجد الحديث في المصدر الفرعي معزواً فقط إلى مصدره الأصلي، أو ذكر الإسناد فقط من مصدره الأصلي دون أن يسوق متنه كاملاً، بحيث لا يستطيع الباحث أن يتعامل مع إسناده ومتنه كما لو وقف عليه في مصدره الأصلي.

ومن أمثلة المصادر البديلة بشكل كلي عن المصادر الأصلية:

١– «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، هو مصدر بديل لمصادر أصلية كثيرة في التفسير وغيره؛ ينقل منها الحديث بإسناده ومتنه من مؤلفه الأصلي، فيقول مثلاً: «قال ابن جرير: حدثنا...»، أو «قال ابن أبي حاتم: حدثنا» ثم يسوق الإسناد والمتن من مصدره كما هو، وتعظم فائدته والحاجة إليه عندما ينقل من مصدر متقدم لم نقف عليه، مثل نقله من تفسير ابن مردويه، يقول كثيرا: «قال أبو بكر ابن مردويه: أخبرنا...» [(١)] ويسوق إسناده ومتنه، وتفسير ابن مردويه ليس بين أيدينا اليوم وهو في حكم المفقود.

٢– «بُغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» للهيثمي، هو مصدر بديل لـ «مسند الحارث بن أبي أسامة»؛ حيث جمع فيه الهيثمي زوائد المسند على الكتب الستة، وذكرها كما هي من مسند الحارث بأسانيدها.

وأمثلة المصادر البديلة بشكل جزئي عن المصادر الأصلية كثيرة، ومنها:

١– كتب الأطراف، وهي: الكتب التي اعتنت بجمع أسانيد الحديث الواحد من مصدر أو أكثر في

(١) انظر أمثلة في: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، على النقل من ابن جرير الطبري: (١/١٠٧، ١٢٦، ١٢٩)، وأمثلة على النقل من ابن أبي حاتم (١/١٢٩، ١٣٧، ٢١٧)، وأمثلة على النقل من ابن مردويه (١/١٠٢، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٦).

موضع واحد، مع الاكتفاء بذكر بعض لفظه أو ما يدل عليه[1].

٢- كتب الجوامع المتأخرة، التي اعتنت بجمع مرويات عدد من المصادر وترتيبها والإحالة إلى مخرجيها، مثل: «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير؛ حيث جمع فيه أحاديث ستة كتب، (وهي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وموطأ مالك، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي) محذوفة الأسانيد.

ولكل نوع من أنواع المصادر السابقة صيغة مناسبة له عند العزو والإحالة إليه، على النحو التالي:

١- العزو إلى المصادر الأصلية يكون بصيغة التخريج أو الراوية، فتقول: (أخرجه) أو (رواه)؛ وذلك لدلالتها على معنى الإخراج والرواية ابتداءً، وهذا مثل قولنا: (أخرجه البخاري، ومسلم)، وقولنا: (رواه أبو داود، وأحمد)، فهذه المصادر هي التي أخرجته وروته ابتداء، ولهذا كانت الصيغة المناسبة عند العزو إليها أن نقول: (أخرجه)، أو نقول: (رواه)، وهذا ينطبق على جميع المصادر الأصلية بأنواعها.

٢- العزو إلى المصادر الفرعية يكون بصيغة تدل على نقله للحديث وليس روايته، فتقول مثلاً: (أورده) أو (ذكره)، وهذا مثل قولنا: (ذكره المزي، وأورده النووي)، وهكذا؛ لأنهم نقلوه في كتبهم من كتب الحديث التي أخرجته وروته ابتداء.

٣- العزو إلى المصادر البديلة بشكل كلي، أو جزئي كأن يكون الحديث في المصدر الفرعي معزواً إلى مصدر أصلي، فلك فيه هنا طريقتان:

الطريقة الأولى: أن تبدأ بالمصدر الأصلي، ثم تحيل إلى البديل الفرعي، فتقول: (أخرجه ابن مردويه في تفسيره كما في تفسير ابن كثير)، و:(أخرجه ابن حبان في صحيحه، كما في موارد الظمآن) أو (أخرجه البزار في مسنده، كما ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد)، أو (كما عزاه إليه الهيثمي) ونحو ذلك مما يفيد أنه خرجه من المصدر الأصلي بواسطة المصدر الفرعي البديل.

الطريقة الثانية: أن تبدأ بالمصدر الفرعي، ثم تبين أنه معزو فيه إلى مصدر كذا وكذا، فتقول: (أورده الهيثمي في مجمع الزوائد، وعزاه إلى البزار في مسنده)، و:(ذكره النووي في رياض الصالحين وعزاه إلى النسائي في الكبرى)، ونحو ذلك.

❁❁❁❁❁

(١) انظر «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر (ص ١٤٨)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/٦٠٠)، ومصطلح الأطراف بهذا المعنى أي (كتابة طرف الحديث الدال عليه مع طرقه) نشأ قديماً؛ حيث كان بعض الرواة يكتب أطراف مرويات شيخ ثم يأتي بها إليه ليحدثه بها، وقد أخرج ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٣/١٤٠) ح(٤١٦٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣/٤٦٣) ح(٢٦٩٦٣) بإسنادهما عن مُحَمَّد بن سيرين، قال: كنتُ ألقى عَبِيْدَةَ-أي: ابن عمرو السلماني- بالأطراف فَأَسْأَلُهُ»، وأخرج أبو خيثمة في كتاب «العلم» -كما في إتحاف المهرة١/١٥٨-، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣/٤٦٢) ح(٢٦٩٥٩) بإسنادهما عن إبراهيم النخعي، قال: «لا بأس بكتابة الأطراف»، قال الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١/١٥٨): «عنى بذلك ما كان السلف يصنعونه من كتابة أطراف الأحاديث ليذاكروا بها الشيوخ فيحدثوهم بها».

المبحث الثالث

التخريج الموسع

المطلب الأول

أنواع التخريج الموسع.

سبق بيان درجة التوسع في التخريج، وهي: (أن يعمد المخرج إلى جمع طرق الحديث الواحد – من مصادره، أو بعضها– إلى مداره، ويعزو رواية كل راو عن ذلك المدار إلى مصادرها) فالتخريج الموسع هو التخريج عمن دون المدار، ويناسب هنا أن نبين أنواعه من جهة ما يُثبته المخرج من أطراف الحديث، وما يهمله، أو نقول: من جهة شموله لأطراف الحديث في المصادر، أو اقتصاره على محل البحث؛ وذلك أنه على نوعين:

النوع الأول: التخريج الشامل، وهو ما يثبت فيه الباحث جميع طرق وأطراف الحديث في المصادر، سواء مع تحديد مجال للبحث، أو مع استيعاب جميع المصادر.

فإذا كان الحديث مكوناً من عدة أجزاء، ويروى في بعض الروايات تاماً، وفي بعضها مجزءاً؛ فإن المخرج يتتبع جميع مواضعه في المصادر، سواء كانت تامة، أو مختصرة، أو مقتصرة على جزء من أجزائه.

وهذا النوع من التخريج يحتاجه الباحث عندما يكون مقصده من التخريج هو استيعاب الطرق والأطراف؛ لكي يستفيد منه كل من اطلع على تخريج الحديث أياً كان غرضه ومراده من التخريج، كما هو هدف ومقصد خدمة التخريج في البرامج الحديثية المتنوعة، وكما هو المقصد أيضاً في بعض مشاريع التخريج الموسوعية العامة[(١)]، وربما طالبت به بعض أقسام السنة طلابها في رسائل الماجستير والدكتوراه لا سيما في بعض المسارات، كمسار العلل؛ لضمان عدم فوت طريق مؤثر ظنه الباحث خلاف ذلك فلم يستوعبه في تخريجه.

النوع الثاني: التخريج المبني على نقطة بحث لأجلها خرج الباحث هذا الحديث، فيتتبع الباحث تخريج طرف الحديث الذي بنى عليه التخريج، مستوعباً لمواضعه وطرقه في المصادر، مع إهمال أطرافه الأخرى خارج نقطة البحث– أو خارج مضمون الرواية التي بنى عليها التخريج–، وليس لها أثر في دراسة الحديث.

وهذا النوع يمكن أن نسميه بـ: "التخريج الواعي"؛ لأنه يحتاج وعياً من الباحث بما يحتاج ذكره، وما لا يحتاج إلى ذكره من أطراف الحديث في التخريج، وهو من هذه الجهة أشد صعوبة من النوع الأول، وقد لا يحسنه كثير من المبتدئين في التخصص بخلاف النوع الأول؛ فإنه مما يسهل التدرب عليه.

ويمكن أن نمثل هنا بمثال مختصر يوضح النوعين، وهو فيما لو أراد الباحث تخريج حديث عائشة في صيام النبي ﷺ، فوجد الحديث في سنن النسائي[(٢)]، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ بْنِ مُسَاوِرٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ:

---

(١) وهي كثيرة، ومن أوسعها: مشروع صحيح السنة التابع لمركز منهاج للإشراف والتدريب التربوي (الرياض).

(٢) (١/٤٧١) ح(٢٣٤٦).

حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ مَرْوَانَ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ مَا يُرِيدُ أَنْ يُفْطِرَ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ مَا يُرِيدُ أَنْ يَصُومَ**).

فاعتمد الباحثُ إسناد الحديث عند النسائي في المجتبى أصلا يبني عليه التخريج ثم وجد الحديث في مسند أحمد[(١)]، -هكذا- قال: حَدَّثَنَا حَسَنٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ-، عَنْ أَبِي لُبَابَةَ الْعُقَيْلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ: (تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: مَا يُرِيدُ أَنْ يُفْطِرَ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: مَا يُرِيدُ أَنْ يَصُومَ**، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ وَالزُّمَرِ).

فالحديث في المسند تامٌ؛ تضمن جزءاً غير قضية الصيام، وهو أنه كان يقرأ في كل ليلة بسورتي إسرائيل والزمر.

ثم وقف الباحثُ على الحديث في جامع الترمذي[(٢)]، قال: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي لُبَابَةَ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَالزُّمَرَ).

فالحديث في الترمذي اقتُصر فيه على الجزء الثاني من الحديث، وهو قراءة سورتي إسرائيل والزمر.

وإذا تأملنا الحديث نجد مداره على حماد بن زيد، يرويه عنه حسن -كما عند أحمد- بلفظ تام تناول قضيتي الصيام، وقراءة السورتين، بينما يرويه عنه مُحَمَّد بن النضر -كما عند النسائي في المجتبى- مقتصراً على قضية الصيام، ويرويه عنه صالح بن عبد الله -كما عند الترمذي- مقتصراً على قضية قراءة السورتين.

في التخريج الشامل يستوعب الباحث أطراف الحديث هذه كلها، ويخرجه من جميع المصادر حتى التي اقتصرت على الجزء الثاني منه؛ لأن الغرض هو الوصول إلى الحديث بطرقه وألفاظه كلها في جميع المصادر، وسيبين عند ذكر الفروق اللفظية لفظ صالح بن عبد الله، وأنه اقتصر فيه على قراءة السورتين، ولفظه: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَالزُّمَرَ).

وأما في التخريج المبني على نقطة البحث، فإن الباحث ليس محتاجاً لتخريج الحديث من جامع الترمذي، وليس مضطراً لبيان أن روايته مقتصرة على ذلك الجزء خارج محل البحث، إلا إذا كان لذلك أثرٌ في دراسة الحديث والحكم عليه؛ كأن يكون الطريق الذي لم يتضمن لفظُه الجزءَ المقصود بالبحث، جاء مرسلاً أو موقوفاً -مثلاً-، فيحتاج حينها لذكره في التخريج، ومن ثم دراسة أثر هذا الإرسال أو الوقف على الرواية محل البحث، وهنا تكمن صعوبة هذا النوع من التخريج، ويظهر به تميز الباحث، وقدرته على التفريق بين ما يجب ذكره في التخريج من الطرق، وما لا حاجة لذكره، ويلزم من ذلك بالطبع اطلاع الباحث ووقوفه في مسوداته وأرشيفه على جميع روايات الحديث.

---

(١) (١١/٥٨٩٨) ح(٢٥٠٢٦).

(٢) (٥/٤١) ح(٢٩٢٠).

ويرد هنا سؤالٌ، وهو ماذا لو كان الإسناد الذي بُني عليه التخريج هو إسناد الرواية التامة التي تضمنت الجزء المقصود بالبحث، وغيره من أجزاء الحديث، كما لو كان إسناده المعتمد في المثال السابق هو إسناد الإمام أحمد في المسند، ونقطة البحث عنده ما يتعلق بالصيام فقط؟

هنا يعود الأمر في التخريج الواعي إلى شرط الباحث ومنهجه؛ فإن انتهج بناء التخريج على نقطة البحث فقط فإنه لا يتوسع بذكر طرق أطراف الحديث التي اقتصرت على جزء خارج نقطة البحث، وإن كان انتهج في بحثه بناء التخريج على لفظ الرواية المعتمدة، ثم اعتمد الرواية التامة؛ فإنه يستوعب طرق أطراف هذه الرواية، ولو كان منها ما هو خارج نقطة البحث، ويلتزم بيان ذلك في فروق المتن.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أنه ينبغي في التخريج الشامل غير المبني على نقطة بحث محددة بيان ألفاظ الرواة، ويحسن بالباحث أحياناً أن يسوقها كما هي؛ لكي تكتمل إفادة المطلع على التخريج أياً كان مقصده وغايته من دراسة الحديث، بخلاف التخريج الواعي؛ فإنه يحسن بالباحث أن يقتصر على بيان اللفظ محل البحث، والمؤثر في دراسته فقط.

المطلب الثاني

صياغة التخريج الموسع

المقصود بصياغة التخريج الموسع، هو: الأسلوب الذي يتم به عرض طُرق الحديث، وفرشها بحيث يتصور الباحث والقارئ الحديثَ تصوراً كاملاً، وتتضح له جميع طرقه، وألفاظه، والفروق الإسنادية والمتنية بين رواياته؛ ليتمكن بعد ذلك هو أو غيره من دراسة الحديث والحكم عليه.

وأسلوب العرض هذا لا يؤدي غرضه، والهدف منه-كما ينبغي- إذا كان التخريج عشوائياً، أو غير مُطرد التنظيم والترتيب؛ يحشر فيه الباحث معلومات التخريج والتوثيق دون ضابطٍ، أو تسلسلٍ في العرض يُفصحُ عن مدار الفروقات والاختلافات في الحديث، ويستغني به الباحث أو المطلع على التخريج عن الرجوع إلى مصادر التخريج مرة أخرى.

وترتيب الطرق في التخريج الموسع إنما يكون على المتابعات، ويتم بناؤها على الإسناد الذي هو محل دراسة الباحث[1]؛ بحيث يكون منطلقاً لترتيبها، وذلك من خلال أحد المسالك التالية:

(١) اختيار الإسناد المدروس مبني على منهج الباحث، أو طبيعة بحثه، أو حالة الرواية؛ فقد يكون من منهج الباحث مثلاً أنه يختار الأعلى إسناداً؛ فإذا اجتمع عنده في طرق الحديث طريق في مسند أحمد، وآخر في سنن أبي داود، فسيقدم المسند؛ لأنه الأعلى إسناداً، وربما كان من منهجه مثلاً أن يختار للدراسة الأعلى رتبة، أو المقدم رتبة، ففي المثال السابق سيقدم الإسناد الذي عند أبي داود؛ لأنه المقدم رتبة، وربما كان اختيار الإسناد المدروس خاضعا لطبيعة البحث؛ فالذي يحقق كتاباً مسنداً، فإن إسناده المدروس هو إسناد مصنف الكتاب الذي يحققه ليس له خيار في ذلك، وربما كانت حالة الرواية هي ميزان الاختيار؛ كأن يكون الباحث يريد دراسة لفظ معين، وقد ورد هذا اللفظ بعينه في بعض مصادر تخريج الحديث، وحينئذ سيعتمد إسناد ذلك المصدر، ولا بد أن يكون اختيار الباحث خاضعا لآلية واحدة في جميع بحثه.

المسلك الأول: بناء التخريج على أصل الإسناد المختار من أحد مصادر التخريج، والذي يبتدئ به الباحث ويصدره في تخريجه، فيتتبع من روى عن صاحب ذلك المصدر أو من طريقه، فيبدأ بذكره أولاً -إن كان ذلك من منهجه-، ثم ينتقل إلى من تابع صاحب هذا المصدر عن شيخه في الإسناد، ثم رواية من تابع ذلك الشيخ، وهكذا يأتي على المتابعات التامة فالقاصرة إلى صحابي الحديث، مع بيان الفروق الإسنادية والمتنية بعد كل متابعة منها.

فإذا كان الحديث الذي بين يدينا -مثلاً- حديث عبد الله بن مغفل: (**لا يبولنَّ أحدكم في مُستحمه...**)، والإسناد الذي سنبني عليه التخريج هو إسناد رواية أحمد في المسند، فنصدر روايته أولاً، هكذا:

الحديث رواه أحمد في مسنده (٢٠٥٦٩)، قال: **حدثنا عبد الرزاق: حدثنا معمر: أخبرني أشعث، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يبولن أحدكم في مستحمه ثم يتوضأ فيه، فإن عامة الوسواس منه).**

ثم نفرز الطرق في مصادر التخريج بحسب هذا الإسناد، فنبدأ بمن أخرجه من طريق أحمد، ثم من تابع أحمد في الرواية عن عبد الرزاق، ثم من تابع عبد الرزاق في الرواية عن معمر، ثم من تابع معمر في الرواية عن أشعث، إلى آخر الإسناد، وهنا بما أن أبا داود أخرجه عن أحمد فسنبدأ به هكذا:

- وأخرجه أبو داود في سننه (٢٧) عن أحمد بن حنبل به بمثله.

ثم وجدنا عند أبي داود أيضاً أن الحسن بن علي الحلواني تابع أحمد، عن عبد الرزاق، وكذلك وجدنا عند ابن ماجه في سننه أن مُحَمَّد بن يحيى الذهلي تابع أحمد أيضا، عن عبد الرزاق، فنثني بمتابعتهما هكذا:

- وأخرجه أبو داود أيضاً (٢٧) عن الحسن بن علي،

وابن ماجه في السنن (٣٠٤) عن مُحَمَّد بن يحيى الذهلي

كلاهما (الحسن، والذهلي) عن عبد الرزاق الصنعاني به بنحوه، ولفظ الحسن: "ثم يغتسلُ فيه" بدل: "ثم يتوضأ فيه"، ولفظ الذهلي بدون قوله: "ثم يتوضأ فيه".

ثم وجدنا عند الترمذي أن عبد الله بن المبارك تابع عبد الرزاق في روايته عن معمر، فنثلث بروايته، هكذا:

- **وأخرجه الترمذي في جامعه (٢١) من طريق عبد الله بن المبارك، عن معمر بن راشد به بمعناه، ولفظه: "أن النبي ﷺ نهى أن يبول الرجل في مستحمه، وقال: إن عامة الوسواس منه".**

وهكذا نكون قد بنينا التخريج على أصل إسناد الرواية المدروسة، ويتوسع الباحث بذكر المصادر، ويتخفف منها حسب منهجه في البحث.

المسلك الثاني: بناء التخريج على المدار الأنسب المختار، الذي تلتقي به عدة مصادر؛ إذ لا حاجة إلى دراسة من دونه من الرواة، ويكون إسناد الحديث من مداره هو منطلق ترتيب المتابعات، ويبدأ بتصدير المصادر مجموعة من طريق ذلك المدار، ثم يتتبع من تابع ذلك المدار عن شيخه فيبدأ به في التخريج، ثم عن شيخ شيخه، وهكذا على المتابعات التامة فالقاصرة إلى صحابي الحديث، مع بيان الفروق الإسنادية والمتنية بعد كل متابعة منها، كما سبق.

وهذا الإجراء يعني أن الباحث يضمن أن الحديث لم يختلف فيه عن هذا المدار المختار اختلافا مؤثرا، أما إذا وقع الاختلاف المؤثر فإنه يجب عليه أن ينزل إلى مدار أنسب، أو يعود إلى الإجراء في المسلك الأول فيعتمد إسناد أحد المصادر لوجود ما يدعو إلى النزول في المتابعات.

وإذا أردنا تطبيق هذا المسلك على حديث عبد الله بن مغفل السابق، وكان الاختلاف في لفظه عن عبد الرزاق ليس مؤثراً، أو ليس هو محل الدراسة، فإننا نصدر المصادر التي روته من طريق عبد الرزاق، ونبين لمن اللفظ الذي سقناه، هكذا:

الحديث رواه أبو داود، وابن ماجه، وأحمد –واللفظ له– من طريق عبد الرزاق: حدثنا معمر: أخبرني أشعث، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يبولن أحدكم في مستحمه ثم يتوضأ فيه، فإن عامة الوسواس منه).

ثم نبدأ بمتابعة عبد الله بن المبارك، عن معمر عند الترمذي، كما سبق في المسلك الأول.

المسلك الثالث: بناء التخريج على أوجه الاختلاف. وفي هذا المسلك يفرز الباحث أوجه الاختلاف في الحديث، ويعين مداراً مناسباً يبني عليه التخريج، ويتتبع الروايات على كل وجه، ويرتبها داخل كل وجه على المتابعات التامة فالقاصرة، بحيث يعتبر الباحثُ كلَّ وجهِ اختلافٍ في الحديث كأنه حديث مستقل.

ويُستخدم هذا المسلك كثيراً في الأحاديث التي وقع بين رواتها اختلاف في رفعها ووقفها، أو وصلها وإرسالها، أو زيادة راوٍ، أو إبداله، ونحو ذلك من الاختلافات الإسنادية، وربما استخدمه بعض الباحثين في الاختلافات المتنية أيضاً[(١)].

ويحسن استخدام هذا المسلك عندما يكون الاختلاف في الحديث هو محل البحث، والمقصود بالدراسة، مثل: رسائل أحاديث الرواة التي ذكر بعض الأئمة فيها اختلافا[(٢)]، ورسائل تعارض الوصل والإرسال[(٣)]،

(١) في استخدام هذا المسلك مع الاختلافات المتنية نقاش من جهة عد الفروقات اللفظية أوجه اختلاف بين الرواة، ومن جهة بعض الإشكالات التطبيقية التي تعود على اطراد العمل.

(٢) انظر مثلاً: "أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل" لـ:د. خالد باسمح.

(٣) انظر مثالا على ذلك: "الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها" لـ:د. تركي الغميز.

والرفع والوقف، والأحاديث المعلة بالاختلاف في تعيين الراوي[١]، أو بزيادته[٢]، ونحو ذلك؛ لأن دراسة الاختلاف هي موضوع رسالته فناسب مع طبيعتها استخدام هذا المسلك، بخلاف الأحاديث في المسارات الأخرى كدراسة المرويات، والدراسات الموضوعية، ونحوها فإن دراسة الاختلاف ليس مقصود البحث الأساس، وإنما يأتي تبعاً لدراسة الأحاديث، فيناسب معها أحد المسلكين الماضيين في إجراءات التخريج؛ ليطرد الإجراء في جميع الأحاديث، ثم إن الباحث سيلخص أوجه الاختلاف عند دراسة الحديث أياً كان مسلكه في بناء التخريج.

ويمكن أن نمثل -باختصار- لبناء التخريج على الأوجه بتخريج حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ: "أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَتَنَخَّعَ[٣]، فَدَلَكَهَا بِنَعْلِهِ الْيُسْرَى" حيثُ اختلف فيه عن سعيد بن إياس الجريري بزيادة راوٍ في إسناده، ولهذا سنجعل التخريج على وجهين؛ نبين كل وجه، ونذكر من أخرجه، على النحو التالي:

الوجه الأول: الجُريري، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن أبيه.

❋ أخرجه مسلم (٥٥٤)، وأبو داود (٤٨٣) من طريق **يزيد بن زريع**،

= والنسائي (٧٢٧) من طريق **عبد الله بن المبارك**،

= وأحمد (١٦٣٠٩) من طريق **معمر بن راشد**،

= وأحمد (١٦٣١٣) من طريق **إسماعيل بن علية**،

= وأحمد (١٦٣١٩) من طريق **علي بن عاصم**،

= وابن خزيمة (٨٧٨) من طريق **إسحاق بن يوسف**، و**خالد الطحان**،

= وأبو عوانة (١٢٠٩) من طريق **يزيد بن هارون**،

ثمانيتهم (يزيد بن زريع، وابن المبارك، ومعمر، وابن علية، وعلي بن عاصم، وإسحاق، والطحان، ويزيد بن هارون) عن سعيد بن إياس الجريري به بنحوه.

❋ وأخرجه مسلم (٥٥٤) من طريق **كهمس بن الحسن**،

= والطبراني في الأوسط (٧٠٩١) من طريق **الصلت بن دينار**،

كلاهما (كهمس، والصلت) عن يزيد بن عبد الله بن الشخير به بنحوه.

الوجه الثاني: الجريري، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبيه.

---

(١)انظر مثالا على ذلك: "الأحاديث التي أعلها أبو داود بالاختلاف في تعيين الراوي" لـ:د. عبد الله المنسلح.

(٢) انظر مثلا: "الأحاديث التي أعلها أبو داود إلى الاختلاف في أسانيدها بزيادة راو أو أكثر" لـ:د. إبراهيم العبيكي.

(٣) من النخاعة، وهي:البَزْقَة التي تخرج من أصل الفم مما يلي النخاع، انظر "النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير (٢٨/٥).

❋ أخرجه أبو داود (٤٨٢)، وأحمد (١٦٣٢١) من طريق **حماد بن سلمة**، عن الجريري به بنحوه.

وهكذا نكون خرجنا كل وجه على المتابعات، وكأنه حديث مستقل، ومن هنا يعلم أن التخريج على الأوجه هو مسلك في التخريج الموسع على المتابعات، وليس قسيما للتخريج على المتابعات كما يعبر بذلك بعض الباحثين.

ويلحظ في هذا المثال أننا بدأنا عند تخريج المتابعة بذكر المصدر أولاً، ومن الباحثين من يبدأ بالمتابع ثم المصدر، فيقول مثلاً في الوجه الأول:

رواه **يزيد بن زريع** عند مسلم، وأبي داود،

وتابعه كلٌ من:

عبد الله بن المبارك عند النسائي،

و**معمر بن راشد** عند أحمد،

وهكذا يبدأ بالمتابع ثم المصدر، ومنهم من يبدأ بالمتابع ثم يخرج روايته، فيقول في مثل هذا:

رواه كل من:

١- **يزيد بن زريع**:

أخرجه مسلم، وأبو داود.

٢- **عبد الله بن المبارك**:

أخرجه النسائي.

وهذا كله من تعدد الصياغات المقبولة في تخريج الأوجه، وإن كنا نرى أن الصياغة الأولى التي مثلنا بها هي الأخصر، والأوضح للقارئ والدارس، وعليها الكثير من الباحثين اليوم.

وينبغي للباحث في تخريج الأوجه أن يتجنب دمج الأوجه الأخرى في تخريجه رواية أحد المتابعين، كأن يقول مثلاً بعد رواية يزيد بن زريع: وروي عنه زيادة راو في إسناده أخرجه كذا وكذا.

بل يمحص الأوجه بحيث لا يدخل فيها غيرها مما يربك التصور، ويلحق الرواية الأخرى عن المتابع بالوجه المناسب لها، أو يجعل لها وجها مستقلاً.

وننبه هنا أيضاً إلى أن الباحث كذلك في المسلك الأول والثاني في التخريج على المتابعات، لو صاغ مبتدئاً بالمصدر كما هو الأفضل، أو بالمتابع فإنه سيجمع في تخريج كل متابعة من شارك الراوي في الإسناد المدروس في روايته عن شيخه في ذلك الإسناد، سواء كان وافقه في الرواية أو خالفه، والمخالفة ستُبين في الفروق في نهاية المتابعة-كما سبق-؛ فصف المتابعات يفهم منه مشاركة الراوي في الرواية عن شيخه، وفي بيان الفروق تفهم مخالفته أو موافقته.

ولهذا ليس هو مضطراً للتعبير بعبارة تفيد المخالفة كـ: "وخالفه" أو: "وروي عنه كذا وكذا" مما يفسد اطراد الصياغة، ويشتت القارئ، وهذا أحد عيوب صياغات التخريج.

المطلب الثالث

إجراءات الصياغة ومصطلحاتها وعلاماتها التوضيحية

سبق أن صياغة التخريج الهدف منها بسط التخريج بصورة واضحة، ومعبرة، وهذا يستلزم من الباحث الاعتناء بمصطلحات الصياغة العلمية، كالصيغ المناسبة عند العزو إلى المصادر الأصلية، أو الفرعية، وما يذكره من إسناد الطريق، وكيف يربطه بالإسناد الأصل، وإضافة العلامات التوضيحية للمتابعة الجديدة، وللمتابعين داخل المتابعة الواحدة، ونحو ذلك، وهي في الجملة اجتهادية، وحسب الباحث أن يلتزم إجراءً مطرداً، يراعي فيه الاختصار قدر الإمكان، مع الوضوح التام في العرض، وفي الربط بالإسناد الذي بني عليه التخريج، ولعلي هنا أذكر الإجراءات التفصيلية التي يلتزمها بعض المتخصصين في البحوث التطبيقية، بحيث يمكن أن تحتذى، ويلتزمها الباحث، وتساهم في حسن عرضه للتخريج على المتابعات بعد تحديده إسنادَ المصدر، أو المدار المناسب الذي سيبني عليه التخريج، ويربطه به، ويجعله منطلقاً لترتيب المتابعات مبتدئاً بالمتابعة التامة فالقاصرة، مراعياً في صياغته ما يلي:

١- يجعل علامة توضيحية محددة تسبق كل متابعة جديدة، عند ذكر مصادر أول متابع لأحد رواة الإسناد الذي بني عليه التخريج، وكثير من الباحثين اليوم يصطلح على وضع نجمة هكذا (*)[(١)]، ومنهم من يصطلح على غيرها كعلامة (☆)[(٢)]، مثلاً.

٢- يذكر بعد هذه العلامة التوضيحية لفظ التخريج: "أخرجه"، ثم يذكر أصحاب المصادر والراوي المتابع، كأن يقول: أخرجه البخاري، ومسلم من طريق مسعر بن كدام.

(ج) إن لم يكن في الرواة من شارك هذا المتابع في متابعته هذه، فإن على الباحث أن يربط بالإسناد الأصل؛ الذي بني عليه التخريج، فإذا كان الإسناد الأصل مثلا هو إسناد البخاري: (آدم، عن شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي العباس، عن عبد الله بن عمرو)، ومسعر بن كدام يرويه عن حبيب، فإنه يقول هكذا:

* أخرجه البخاري، ومسلم من طريق مسعر بن كدام، عن حبيب بن أبي ثابت به بنحوه.

---

(١) وبعض أقسام السنة تنص على هذه العلامة التوضيحية في لوائح إجراءاتها البحثية، انظر: لائحة الضوابط المنهجية والإجراءات البحثية في مسارات البحث لرسائل الماجستير والدكتوراه في قسم السنة وعلومها بجامعة القصيم الإصدار الأول (ص: ٦)

(٢) انظر رسالة الماجستير للباحثة: منى بنت عبد الله الحسن بعنوان: "الأحاديث التي ذكر الحافظ البزار فيها اختلافًا في مسنده-تخريجًا ودراسة".

وقوله: (به) يعني بهذا الإسناد، وقوله: (بنحوه) أي: بنحو لفظه، أو يقول: (بمثله) إذا كان لفظه مماثلا للفظ الإسناد الأصل، أو يقول: (بمعناه) إذا كان المعنى واحدا واللفظ مختلفا كما هو معلوم في الاصطلاح.

٣- إن كان ثمت من شارك هذا الراوي في الرواية عن هذا الشيخ، فإننا نقف عند الراوي، ونكتفي بالفاصلة إشارة إلى عدم انتهاء الرواة في المتابعة، هكذا:

❋ أخرجه البخاري، ومسلم من طريق **مسعر بن كدام**،

ثم نعطف على هذا المتابع الأول بقية المتابعين في نفس درجة المتابعة من أول السطر لكل متابع، ونبدأ بالمصدر معطوفاً بدون لفظ التخريج، ويحسن أن يصطلح الباحث على علامة توضيحية أخرى تسبق المصدر كعلامة (-) أو: (=)[١] مثلاً تفيد بأن هذا المتابع أحد المتابعين في نفس درجة المتابع الأول.

فيستفاد من هذه الصياغة والعلامات التوضيحية أن النجمة، ولفظ التخريج لبداية المتابعة مع المتابع الأول فيها، وأن العلامة الأخرى، وترك لفظ التخريج يكون مع بقية المتابعين في نفس المتابعة، فنقول مثلا من أول السطر بعد متابعة مسعر بن كدام:

= والترمذي، وأحمد من طريق **سفيان الثوري**،

٤- يكتفي الباحث بذكر اسم الراوي موضع المتابعة- بما يميزه عن غيره- دون النزول بذكر من بينه وبين المصنفين إلا لحاجة كبيان فروق في الإسناد أو المتن، بين الرواة عن الراوي موضع المتابعة، كما سبق في درجة التوسع.

٥- يجعل للراوي المتابع علامة توضيحية، وهي التحبير مثلا -أي: تغميق الخط-كما صنعنا مع مسعر وسفيان، وهو ما عليه اليوم كثير من الباحثين.

٦- إذا نزل الباحث في تخريج المتابعة وتوسع بذكر الرواة عن المتابع، فإنه يعطف بعضهم على بعض من أول السطر أو في أثنائه -حسب اختياره- بدون علامة مستقلة، فيقول مثلا في متابعة سفيان السابقة:

= والترمذي من طريق وكيع،

وأحمد عن أبي نعيم، كلاهما (وكيع، وأبو نعيم) عن **سفيان الثوري**،

فيستفاد من هذه الصياغة أن ما تركه غفلا بدون علامة، وبدون تحبير للراوي فإنه قد نزل فيه بذكر من دون الراوي موضع المتابعة.

---

(١) رأيت بعض الباحثين يضع علامة (+) إشارة إلى إن هذا الراوي مجموعا مع ما قبله، وهي حسنة من حيث هذا المعنى، انظر رسالة الماجستير للباحثة: الجوهرة الحماد: "التهنئة والتعزية في السنة النبوية"، ورأيت بعض الباحثين يضع علامة (=) بعد المتابع، وليس قبل المصدر، انظر رسالة الدكتوراه للدكتور: عبد الكريم بن أحمد الخلف: "علل أخبار رويت في الصوم من كتاب العلل لابن أبي حاتم تحقيقا وتخريجا ودراسة" وهي كما سبق اجتهادية، وفي الإبداع فيها فسحة للباحث.

ومن الباحثين اليوم من يضع علامة مستقلة لما نزل فيه طبقة واحدة عن الراوي المتابع- كأن يضع خطاً تحت وكيع، وأبي نعيم في المثال السابق-، ويهمل ما نزل فيه إلى الطبقة الثانية عن الراوي موضع المتابعة، وهو مناسب لمن تكثر عنده الحاجة إلى النزول في التخريج.

٧- بعد انتهاء الرواة في المتابعة الواحدة يجمعهم من أول السطر، ثم يربطهم بالإسناد الأصل، فيقول مثلا: كلاهما (فلان وفلان)، أو: ستتهم (فلان، وفلان، وفلان...)، وإذا كانوا فوق العشرة يقول مثلا: جميعهم أحد عشر راويا (فلان، وفلان، وفلان...) بحيث يسهل على القارئ تصور الرواة عن الشيخ الذي اشتركوا فيه، فيقول في المثال السابق:

كلاهما (مسعر، وسفيان) عن حبيب بن أبي ثابت به بنحوه. ويلحظ هنا مناسبة ختم الربط بنقطة إشارة إلى انتهاء المتابعة.

٨- إذا كان مؤلف المصدر يروي عن المتابع مباشرة، فيحسن بالباحث أن يستخدم لفظ "عن"؛ لدلالتها على ذلك، فإذا كان إسناد المتابعة عند أبي داود -مثلا- (عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر)، والمتابع في هذا الإسناد، هو: عبد الله بن مسلمة، فإنه يقول في صياغته: أخرجه أبو داود، عن عبد الله بن مسلمة.

وإذا كان مؤلف المصدر لا يروي عن المتابع مباشرة، فإنه يستخدم لفظ: "من طريق"، كما لو كان المتابع في الإسناد السابق هو مالك بن أنس، فإنه يقول في صياغته: أخرجه أبو داود من طريق مالك بن أنس.

٩- إذا اجتمع مصدران أو أكثر، وأحدهما يروي عن المتابع مباشرة، والآخر لا يروي عنه مباشرة، فإنه مخير بين الأمرين؛ إما أن يلتزم التفصيل، فيقول -مثلاً-: أخرجه أبو داود، عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، ومن طريقه أبو يعلى الموصلي، أي: من طريق الراوي المتابع وهو القعنبي.

أو يلتزم الإجمال، ويستخدم فيهما جميعاً لفظ: "من طريق"، توحيداً للصياغة، فيقول: أخرجه أبو داود، وأبو يعلى من طريق عبد الله بن مسلمة.

١٠- إذا اجتمع مصدران أحدهما يروي عن أو من طريق الآخر؛ فإنه يجعله بعده مباشرة بين شرطتين (علامة الجملة المعترضة) وقبل الفاصلة، فيقول -مثلا-: أخرجه البخاري، ومسلم -ومن طريقه البيهقي-، وأحمد من طريق مالك بن أنس.

فيفهم من هذه الصياغة أن البيهقي أخرج هذا الطريق من طريق مسلم، ويقول مثلا-: أخرجه البخاري، ومسلم، وأحمد -وعنه أبو داود- من طريق مالك.

فيفهم من هذه الصياغة أن أبا داود أخرج هذا الطريق عن أحمد مباشرة، ومن الباحثين من إذا تعدد مثل هذا، أو أوهم استأنف التخريج بعد الفاصلة دفعا للإيهام، فيقول مثلاً:

أخرجه البخاري، ومسلم –ومن طريقه البيهقي–، وأخرجه أحمد –ومن طريقه أبو نعيم– من طريق مالك بن أنس.

وكل هذا هو مما لا مشاحة فيه إذا التزمه الباحث، واطرد عمله على ما اصطلح عليه في إجراءاته؛ فإن أكثر ما يعيب الصياغة هو عدم الاطراد والتزام المنهج المرسوم.

١١– بعد انتهاء المتابعة، وربطها بالإسناد الأصل، وبيان الوصف العام لروايتهم بقوله: "بنحوه" أو "بمثله" أو "بمعناه" يذكر الفروق المتنية والإسنادية –إن وجدت–، فيقول–مثلا–: كلاهما (مسعر، وسفيان) عن حبيب بن أبي ثابت به بنحوه، وزاد سفيان في روايته كذا وكذا. أو يقول –مثلا–:

ثلاثتهم (مسعر، وسفيان، ومطرف) عن حبيب بن أبي ثابت به بمعناه، إلا أن مطرفا جعله موقوفا على عبد الله بن عمرو. أو إلا أن مطرفاً جعله مرسلاً، ونحو ذلك، ويكون البيان مبنياً على لفظ الأصل الذي بني عليه التخريج، فيذكر الباحث ما يخالفه، ويترك ما وافقه فلا ينبه عليه؛ لأنه الأصل.

ويحسن في التخريج الشامل أن يسوق ألفاظ الروايات –كما سبق– فيقول: ورواية مسعر بلفظ: (...)، ورواية سفيان بلفظ: (...)، ما لم يجزم الباحث أن لا فائدة من سوق تلك الألفاظ.

وتنسب الفروق إلى الرواة عن مدار المتابعة، وإذا نزل في التخريج عن الرواة عنهم وأراد بيان الفروق، فيبين ذلك، ويقول: ورواية سفيان –من رواية وكيع عنه–: كذا وكذا.

ولا ينسب الباحث الفروق إلى المصنفين إلا في حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون المصنف هو الراوي موضع المتابعة، أو هو أحد الرواة عنه عند النزول في التخريج.

الحالة الثانية: إذا لم ينزل في التخريج عن الراوي موضع المتابعة، وبين المصادر اختلاف في الألفاظ يود الباحث الإشارة إليه، وهو لن يحتاج إلى دراسته.

ومن الباحثين من يذكر الفروق بعد كل راو في المتابعة، ويضطر لأجل ذلك إلى ربط كل راو في المتابعة الواحدة، وفي هذا طول في الصياغة، وتفريق للفروق بين الرواة، وجمعهم على هذه الطريقة أوضح في تصور روايات المتابعة، وأخصر في الصياغة.

وهكذا سيلتزم الباحث إجراءاته في كل متابعة مبتدئا كما سبق بالمتابعة التامة للإسناد الأصل المعد للتخريج والدراسة، منتهياً بآخر متابعة قاصرة، والتي قد تكون متابعة الرواة للتابعي أو للراوي عن صحابي الحديث، وبهذه الصياغة سيكون التخريج مبسوطاً بكل تفاصيله أمام الدارس، والقارئ، وجاهزاً لبناء الدراسة عليه، وبيان الحكم فيه.

ومن الباحثين من يحاول مزج الدراسة للحديث بالتخريج؛ فيذكر –مثلاً– حال الراوي في كل متابعة بعده مباشرة، أو يصف إسناد كل طريق من طرق الحديث بعد ذكره في التخريج، أو ينقل فيه ما يقف عليه من كلام المصنفين أو غيرهم عليه، وهذا المزج قد يناسب أحياناً بعض الدراسات كالدراسة التحليلية لحديث معين، ونحو ذلك، لكنه لا يتناسب مع بحوث التخريج والدراسة التي يتناول فيها الباحث أحاديث الرسالة بالتخريج الموسع، فهو بحاجة لتخليص التخريج من غيره، كمرحلة أولى من مراحل الدراسة، ثم يبين حال الحديث ورواته، والمحفوظ من أوجه الاختلاف فيه في دراسة مستقلة لها مراحلها، ومهاراتها، تبدأ بعد صياغة التخريج صياغة كاشفة.

وأختم هذا المبحث بتخريج حديث جابر –عند أبي داود–: "نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا" كمثال ونموذج لصياغة التخريج الشامل مع شرح في الهامش للصيغ، والعلامات التوضيحية:

الحديث رواه أبو داود في سننه (١٣)[(١)]، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ، قَالَ: (نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا).

❋ أخرجه[(٢)] البيهقي في الخلافيات (٣٤٩) من طريق **أبي بكر بن داسة**، عن أبي داود به بمثله[(٣)].

❋ وأخرجه[(٤)] **الترمذي** في السنن (٩)، وفي العلل الكبير (٥)،

=[(٥)] و**ابن ماجه** (٣٢٥)،

= و**ابن خزيمة** (٥٨)، ومن طريقه ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (٢/١١٥– ١١٦)،

ثلاثتهم (الترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة)[(٦)] عن مُحَمَّد بن بشار، به بمثله، إلا أنه وقع في رواية ابن خزيمة –عند ابن حجر– قال: (نهى أن نستقبل القبلة بغائط أو بول)[(٧)].

---

(١) هذا ما أسميناه بالإسناد الأصل أو المختار للتخريج والدراسة، والذي سيبنى عليه التخريج، ويربط به، واكتفينا برقم الحديث عند التوثيق.

(٢) هنا علامة النجمة، ثم لفظ التخريج: (أخرجه)، والتي يفهم منهما ابتداء متابعة جديدة مستقلة، وهي هنا متابعة للراوي عن المصنف.

(٣) هنا ربط المتابعة الأولى بالإسناد المختار بقولنا "به"، وبيان وصف الرواية مقارنة بلفظ الرواية الأصل المخرجة بقولنا: "بمثله".

(٤) هنا ابتداء متابعة جديدة، وهم الرواة عن شيخ المصنف في الإسناد المختار، ويلحظ هنا أن رواة المتابعة هم المصنفون: الترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة، ويلحظ العلامة التوضيحية لهؤلاء الرواة بتحبير الخط.

(٥) هذه علامة مستقلة نجعلها لبقية الرواة في نفس درجة المتابعة، ويلحظ أننا بدأنا من أول السطر لكل راو، ونبدأ بالمصدر معطوفاً بدون لفظ التخريج.

(٦) هنا جمعنا رواة هذه المتابعة من أول السطر بذكر عددهم وعدّهم بين قوسين؛ ليبقى التصور حاضرا عند القارئ.

(٧) هنا تم ربط هذه المتابعة بالإسناد الأصل، مع بيان وصف الرواية، ثم بيان الفروق بين الروايات، ويلحظ هنا نسبتنا الفرق إلى المصدر–وهو موافقة الخبر الخبر لابن حجر–؛ لأن الغرض الإشارة إلى الفرق فقط.

* وأخرجه[1] الترمذي (٩)، والبزار –كما في شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي ص١٢٠[2]– من طريق **أبي موسى مُحَمَّد بن المثنى الزمن،**

= والحازمي في الاعتبار (ص٣٧) من طريق **عبدالأعلى بن حماد النرسي،**

كلاهما (مُحَمَّد بن المثنى، وعبدالأعلى) عن وهب بن جرير بن حازم الأزدي، به بمثله.

* وأخرجه أحمد[3] (١٤٨٧٢)، وابن الجارود (٣١)، والطوسي (٩)، والطحاوي في شرح المعاني(٦٥٩٧)، وابن حبان (١٤٢٠)، والدارقطني (١٦٢)–ومن طريقه البيهقي(٩٢/١)، والحازمي في الاعتبار (ص٣٧)–، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٨٢)– ومن طريقه ابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ (٩)–، والحاكم (٥٥٢)–وعنه البيهقي (٩٢/١)–، من طريق **إبراهيم بن سعد الزهري،** عن مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار به بنحوه.

وفي روايته تصريح ابن إسحاق بالتحديث عن أبان، ولفظه: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَانَا عَنْ أَنْ نَسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةَ، أَوْ نَسْتَقْبِلَهَا بِفُرُوجِنَا إِذَا أَهْرَقْنَا الْمَاءَ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ).

* وأخرجه[4] الترمذي (١٠)، وفي العلل الكبير (٤) عن قتيبة بن سعيد،

وابن ماجه (٣٢٠) من طريق مروان بن مُحَمَّد الطاطري،

وأبو الحسن القطان في زوائد ابن ماجه[5] (٣٢١) من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم بن يحيى البصري،

---

(١) هنا ابتداء متابعة جديدة، وهي المتابعة الثالثة قاصرة عما سبقها، وهم الرواة عن وهب بن جرير، ويلحظ استئناف علامة النجمة، ولفظ التخريج مع تخريج أول راو في هذه المتابعة، ثم العطف من أول السطر بعد العلامة الأخرى (=) لتخريج الراوي الثاني في نفس المتابعة، ثم جمع المتابعين من أول السطر، وربطهم بالإسناد، وبيان وصف الرواية العام.

(٢) هذا مثال لصيغة التخريج من المصدر البديل، انظر المبحث السابق.

(٣) هنا ابتداء متابعة جديدة، وهي متابعة رابعة قاصرة عما قبلها، وفيها راو واحد فقط تابع جريراً في الرواية عن مُحَمَّد بن إسحاق.

ويلحظ هنا رواية بعض المصادر من طريق بعض، كرواية البيهقي والحازمي من طريق الدارقطني، ورواية البيهقي عن الحاكم، ورواية ابن الجوزي من طريق ابن شاهين، ولهذا ذكرت رواية البيهقي والحازمي بعد الدارقطني بين شرطتين قبل الفاصلة، وكذلك رواية البيهقي عن الحاكم، ورواية ابن الجوزي من طريق ابن شاهين.

وسبق أن من الباحثين من يجمل التخريج، ولا يلتزم التفصيل خروجا من الإطالة والإبهام، فيكون ترتيب المصادر هكذا:

* وأخرجه أحمد (١٤٨٧٢)، وابن الجارود (٣١)، والطوسي (٩)، والطحاوي في شرح المعاني (٦٥٩٧)، وابن حبان (١٤٢٠)، والدارقطني (١٦٢)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٨٢)، والحاكم (٥٥٢)، والبيهقي (٩٢/١)، والحازمي في الاعتبار (ص٣٧)، وابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ (٩) من طريق إبراهيم بن سعد...

(٤) هنا ابتداء متابعة جديدة، وهي متابعة خامسة قاصرة عما قبلها، وفيها راو واحد فقط تابع مجاهداً في الرواية عن الصحابي، وهو أبو الزبير المكي، ويلحظ نزولنا في تخريج هذه المتابعة إلى الدرجة الثانية وهم الرواة عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير؛ لوجود الاختلاف بينهم في تسمية الصحابي الذي زاده ابن لهيعة بين جابر، والنبي ﷺ.

(٥) هذا مثال للتفريق بين رواية صاحب المصدر، وزيادات الراوي عنه، وهذا من وظائف المخرج، وهكذا يكون العزو إلى المصدر، ويخطئ من يعزوه إلى سنن ابن ماجه، فيقول مثلاً: (أخرجه ابن ماجه في زيادة أبي الحسن القطان عنه)، ونحو ذلك بل يعزوه لأبي الحسن مباشرة كما هنا.

وأحمد (١١٠٨٩، ٢٢٥٦٠) عن موسى بن داود الضبي،

وأحمد (١١١١٧، ٢٢٥٦٠) عن حسن بن موسى الأشيب،

وأحمد (٢٢٥٦٠) عن إسحاق بن عيسى الطباع،

والطحاوي في شرح المعاني (٦٥٩٦) من طريق أسد بن موسى،

والطبراني في المعجم الكبير (٣٢٧٦)، وفي الأوسط (١٧٢) من طريق سعيد بن أبي مريم،

ثمانيتهم[١] (قتيبة، ومروان بن مُحَمَّد، وعبدالرحمن بن إبراهيم، وموسى بن داود، وحسن بن موسى الأشيب، وإسحاق، وأسد، وابن أبي مريم) عن عبدالله بن لهيعة، عن **أبي الزبير المكي**، عن جابر[٢] بنحوه، إلا أنه زاد صحابياً بين جابر والنبي ﷺ.

رواية قتيبة بن سعيد، وموسى بن داود في رواية (٢٢٥٦٠)، وحسن بن موسى الأشيب في رواية (٢٢٥٦٠)، وإسحاق بن عيسى الطباع، وسعيد بن أبي مريم: (عن جابر، عن أبي قتادة: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ).

ورواية مروان بن مُحَمَّد، وعبدالرحمن بن إبراهيم البصري، وموسى بن داود في رواية (١١٠٨٩)، وحسن بن موسى الأشيب في رواية (١١١١٧): عن جابر، عن أبي سعيد الخدري.

لفظ مروان بن مُحَمَّد: (أَنَّهُ شَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بِبَوْلٍ).

ولفظ عبدالرحمن بن إبراهيم البصري: (إن رَسُول الله ﷺ نهاني أَن أشْرب قَائِما وَأَن أبول مُسْتَقْبل الْقبْلَة).

ولفظ موسى بن داود، وحسن بن موسى الأشيب: (أن النبي ﷺ زجر عن الشرب قائما، وأن نستقبل القبلة لبول).

وهكذا نكون أنهينا صياغة تخريج هذا الحديث، وفرش طرقه، وبيان ألفاظه، والفروقات بين رواياته، مجردا عن غيره من مباحث الدراسة، وأصبح جاهزا للنظر فيه، وبيان درجته، والمحفوظ فيما وقع من الاختلاف بين رواياته في الإسناد أو المتن، وهذا كله مكانه كما سبق دراسة الحديث، والدراسة لها مراحل ومهارات، وصياغة كاشفة محررة تفتقر إلى بسط وبيان في بحث مستقل، والله المسدد والمعين.

❁❁❁❁❁

(١) يلحظ عدم وضع علامة مستقلة لهؤلاء الرواة، وعدم تحبير أسمائهم؛ لأنهم دون الراوي المتابع.

(٢) يلحظ هنا نهاية الإسناد، ولهذا لا يحسن أن تكتب صيغة الربط (به) بعد الصحابي في مثل هذه المتابعة، وإنما يكتفى بالوصف العام بعده.

الخاتمة

الحمد لله تعالى؛ يسر وأعان على بناء هذا البحث الذي تناول مباحث من علم التخريج بشيء من البسط والتحرير، ويطيب لي في خاتمة هذا البحث أن ألخص أبرز نتائجه في النقاط التالية:

- استعمال مصطلح التخريج في علم الحديث يمكن رده إلى نوعين اثنين، الأول منهما متعلق بصنعة المحدث، وتدرس كيفيته في علم مناهج المحدثين، وهو: «ذِكْرُ المحدثِ لمروياته وأحاديثه في كتابه بأسانيده»، والثاني: متعلق بصنعة الباحث والدارس، وتدرس كيفيته في علم التخريج، وهو «عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة التي روته ابتداء، أو إلى المصادر البديلة والفرعية عند عدم توفرها».

- للتخريج درجات من حيث التوسع والاختصار، وهو أمر خاضع لنوع البحث، وشرط الباحث وحاجته.

- تنقسم المصادر من حيث أصالتها إلى ثلاثة أنواع، وهي: المصادر الأصلية، والمصادر الفرعية، والمصادر البديلة، ولكل نوع صيغة مناسبة له عند العزو والإحالة إليه

- التخريج الموسع ينقسم من جهة شموله لأطراف الحديث في المصادر، أو اقتصاره على محل البحث على نوعين، الأول التخريج الشامل، والثاني: التخريج المبني على نقطة بحث محددة.

- ضرورة الاعتناء بصياغة التخريج الموسع وعرضه، وفرش طرقه، وبيان ألفاظه، والفروقات بين رواياته، بطريقة مطردة التنظيم والترتيب من خلال أحد مسالك الصياغة المعتبرة على المتابعات.

- ضرورة توحيد إجراءات التخريج واطرادها، والعناية بمصطلحات الصياغة، والعلامات التوضيحية التي تحقق هدف إخراج الصياغة بصورة واضحة معبرة تغني الباحث والقارئ وكل من يريد دراسة الحديث عن الرجوع إلى مصادر التخريج.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وعامة طلاب العلم والمسلمين، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢)، تحقيق: زهير الناصر، ط١، المدينة، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤١٥هـ.
- الأحاديث التي ذكر الحافظ البزار فيها اختلافًا في مسنده-تخريجًا ودراسة، الحسن، منى بنت عبد الله، رسالة ماجستير، القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، ١٤٣٥هـ.
- الأريج في علم أصول التخريج، النجار، منصور بن عبد الحميد، ط١، المدينة، مكتبة العلوم والحكم، دت.
- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، الطحان، د. محمود بن أحمد، ط ٣، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤١٧هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، مُحَمَّد مرتضى الحسيني، د.ط، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ
- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، أبو زيد، بكر بن عبد الله، ط١، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٣هـ.
- تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، الخير آبادي، د. مُحَمَّد أبو الليث، ط٧، مصر، دار الكلمة، ١٤٣٦هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، جلال الدين (٩١١)، تحقيق: نظر الفريابي، ط٢، الرياض، مكتبة الكوثر، ١٤١٥هـ.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير أبو الفداء، إسماعيل بن عمر (٧٧٤)، تحقيق: سامي سلامة، ط٢، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٠هـ.
- الجامع الكبير، الترمذي، أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط٢، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (٤٦٣)، تحقيق: د. محمود الطحان، د.ط، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، مُحَمَّد بن الحسن (٣٢١)، تحقيق: د. رمزي بعلبكي، ط١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
- حصول التفريج بأصول التخريج، الغماري، أحمد بن مُحَمَّد بن الصديق، ط١، الرياض، مكتبة طبرية، ١٤١٤هـ.

-السنن الكبرى، البيهقي، أحمد بن الحسين (٤٥٨)، المطبوع في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، تصوير دار المعرفة، بيروت، ١٤١٣هـ.

-سنن النسائي الصغرى «المجتبى»، النسائي، أحمد بن شعيب (٣٠٣)، المصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة المصرية في القاهرة سنة ١٣٤٨هـ.

-صحيح مسلم «الجامع الصحيح»، النيسابوري، مسلم بن الحجاج،ط١، بيروت، دار طوق النجاة، ١٤٣٣هـ.

-طرق تخريج الحديث، الحميد، د. سعد بن عبد الله،ط١، الرياض، دار علوم السنة، ١٤٢٠هـ.

-علم تخريج الحديث أصول وطرائق، بابكر، د. عوض إبراهيم، د.م، د.ط، د.ت

-علم تخريج الأحاديث، د. مُحَمَّد محمود بكار، ط٢، الرياض، دار طيبة، ١٤١٧هـ.

-فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، الأنصاري، زكريا بن مُحَمَّد (٩٢٦)، تحقيق: ماهر الفحل، وغيره، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

-فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن (٩٠٢)، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ود. مُحَمَّد الفهيد، ط٢، الرياض، مكتبة المنهاج، ١٤٢٨هـ.

-كتاب العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (١٧٠)، تحقيق: مهدي المخزومي، د.ط، بيروت، دار ومكتبة الهلال، د.م.

-لائحة الضوابط المنهجية والإجراءات البحثية في مسارات البحث لرسائل الماجستير والدكتوراه في قسم السنة وعلومها بجامعة القصيم الإصدار الأول، ١٤٤١هـ.

-لسان العرب، ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم (٧١١)، ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ.

-المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، علي بن إسماعيل (٤٥٨)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

-المدخل إلى تخريج الأحاديث والآثار والحكم عليها، ال عابد، د. عبد الصمد بن بكر،ط٢، المدينة، دار الطرفين، ١٤٣١هـ.

-مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأنؤوط، وآخرون، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

-المسند المستخرج على صحيح مسلم، الأصبهاني أبو نعيم، أحمد بن عبد الله(٤٣٠)، تحقيق: مُحَمَّد حسن الشافعي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

- مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد، تحقيق: مُحَمَّد عوامة، ط١، جدة، دار القبلة، ١٤٢٧هـ.
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (٣٩٥)، د.ط، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير بن حرب (٢٧٩)، تحقيق: صلاح بن فتحي، ط١، دار الفاروق، ١٤٢٤هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢)، تحقيق: نور الدين عتر، ط٣، دمشق، مطبعة الصباغ، ١٤٢١هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، المبارك بن مُحَمَّد (٦٠٦)، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

Bibliography

- Ithaaf Al-Maharah bil Fawaaid Al-Mubtakarah min Atraaf Al-'Asharah, Ibn Hajar, Ahmad bin 'Ali (852 AH), Investigation: Zuhayr Al-Naasir, Islamic University of Madinah, 1st ed., 1415 AH.
- Al-Ahaadeeth Al-Lati Dhakara Al-Haafidh Al-Bazzaar feeha Ikhtilaafan fi Musnadihi – Takhreej and Study, Master's thesis, by Muna Al-Hassan, Qassim University.
- Al-Areej fi 'Ilm Usuul Al-Takhreej, Al-Najaar, Mansour bin 'Abdul Hameed, Maktabah Al-'Uluum wa Al-Hikam.
- The Principles of *Takhreej* and the Study of Chain of Narrators (Arabic), Al-Tahaan, Dr. Mahmuud, Maktabah Al-Ma'aarif, Riyadh, 3rd ed., 1317 AH.
- Taaj Al-'Aruus min Jawaahir Al-Qaamuus, Al-Zabeedi, Muhammad bin Muhammad, Daar Al-Hidaayah.
- Al-Tahseel li Usuul Al-Takhreej wa Qawaa'id Al-Jarh wa Al-Ta'deel, Abu Zayd Bakr bin 'Abdillaah, Daar Al-'Aasimah, 1st ed., 1413 AH.
- Tuhfah Al-Ahwadi bi Sharh Jaami' Tirmidhi, Al-Mubaarakpuuri, Muhammad bin 'Abdir Rahmaan (d. 1353 AH). Daar Al-Fikr.
- Takhreej Al-Hadeeth: Its Development and Methodology (Arabic), Dr. Muhammad Abu Layth, Al-Kitaab Al-'Arabi, 6th ed., 1436 AH.
- Tadreeb Al-Raawi fi Sharh Taqreeb Al-Nawaawi, Al-Suyouti, Jalaaludeen (d. 911 AH), Investigation: Nazar Al-Faryaabi, Maktabah Al-Kawthar.
- Al-Jaami' Al-Kabeer, by Imam Abu Isa Al-Tirmidhi, Investigation: Dr. Bashaar 'Awaad Ma'ruuf, Daar Al-Garb Al-Islaami, 2nd ed., 1998.
- Al-Jaami' li Akhlaaq Al-Raawi wa Aadaab Al-Saami', Al-Khateeb Al-Bagdaadi, Ahmad bin 'Ali. Investigation: Dr. Mahmuud Al-Tahaan/ Maktabah Al-Ma'aarif, Riyadh, 1403 AH.
- Jumhurah Al-Lugha, by Ibn Duraid, Muhammad bin Al-Hassan, Investigation: Dr. Ramzi Ba'labaki, Daar Al-'Ilm lil Malayeen, 1st ed., 1987 AH.
- Husuul Al-Tafreej bu Usuul Al-Takhreej, Al-Gumaari, Ahmad bin Muhamamd bin Al-Sideeq, Maktabah Tabriyyah, 1st ed., 1414 AH.
- Al-Sunan Al-Kubra, Abu Bakr Al-Baihaqhi, Ahmad bin Al-Husain, Printed at Daairah Al-Ma'aarif Al-'Uthmaaniyyah in Hyderabad Daakin, photocopied Daar Al-Ma'rifah, Beirut, 1413 AH.
- Sunan Al-Nasaai Al-Sugra "Al-Mujtaba", Al-Nasaai, Ahmad bin Shu'aib, photocopied from the first edition at the Egyptian Press in Cairo year 1348 AH, cared for and numbered by Abdul Fattaah Abu Guddah, published by Maktab Al-Matbou'aat Al-Islaamiyyah in Aleppo.
- Saheeh Muslim "Al-Jaami' Al-Saheeh", Al-Naisaabuuri, Muslim bin Al-Hajjaaj, Daar Tawq Al-Najaah, 1st ed., 1433 AH.
- Turuq Takhreej Al-Hadeeth, Al-Humayd, Dr. Sa'd bin 'Abdillaah, Daar 'Uluum Al-Sunnah, 1st ed., 1420 AH.
- 'Ilm Takhreej Al-Hadeeth Usuul wa Taraaiq, Baabakr, Dr. 'Awad Ibrahim, N.P., N.E.
- 'Ilm Takhreej Al-Ahadeeth, Dr. Muhammad Mahmuud Bakkaar, Daar Taibah, 2nd ed., 1417 AH.
- Fath Al-Baaqi bi Sharh Alfiyyah Al-'Iraaqi, Al-Ansaari, Zakariyyah bin Muhammad, Investigation: Maahir Al-Fahl, 1st ed., 1422 AH.
- Fath Al-Mugeeth bi Sharh Alfiyyah Al-Hadeeth, Al-Sakhaawi, Muhammad bin 'Abdir Rahmaan, Investigation: Dr. 'Abdul Kareem Al-Khudair, and Dr. Muhammad Al-Fuhayd, Maktabah Al-Minhaaj, 2nd ed., 1428 AH.
- Kitaab Al-'Ayn, Al-Faraheedi, Al-Khaleel bin Ahmad, Daar wa Maktabah Al-Hilaal.
- List of Methodological Principles and Research Procedures in Research Trends for Masters and Doctoral Theses in the Department of Sunnah and its Sciences at Qassim University First Edition.

- Lisaan Al-‘Arab, Ibn Mandhuur, Muhamamd bin Makram, Daar Saadir, 3rd ed., 1414 AH.
- Al-Muhkim wa Al-Muheet Al-A’dham, Ibn Seedah, ‘Ali bin Isma’eel, Investigation: ‘Abdul Hameed Hindaawi, Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah, 1st ed., 1421 AH.
- Al-Madkhal Ilaa Tahreej Al-Ahadeeth wa Al-Aathaar wa Al-Hukm ‘alayha, Aal ‘Aayid, Dr. ‘Abdul Samad bin Bakar, Daar Al-Tarafayn, Madinah, 1431 AH.
- Musnad Al-Imam Ahmad bin Hanbal, Muassasah Al-Risaalah, 1420 AH.
- Musnad Al-Shihaab, Al-Qudaa’I, Muhammad bin Salaamah, Investigation: Hamdi Al-Salafi, Muassasah Al-Risaalah, 2nd ed., 1407 AH.
- Musnad Ibn Abi Shaybah, ‘Abdllaah bin Muhammad, Investigation: Muhammad ‘Awaamah, Daar Al-Qiblah.
- Mu’jam Maqayees Al-Lugha, Ibn Faaris, Ahmad bin Faaris bin Zakariyyah, Daar Al-Fikr, 1399 AH.
- Ma’rifat Anwaa’ ‘Uluum Al-Hadeeth, Ibn Salaah, ‘Uthmaan bin ‘Abdir Rahmaan, Investigation: Nuurudeen ‘Itr, Daar Al-Fikr, Syria, 1406 AH.
- Al-Taareekh Al-Kabeer, Ibn Abi Khaythaman, Ahmad bin Zuhayr bin Harb, Daar Al-Faarouq.